

2021



السنة الأولى

العدد (17) - 2021

# سلسلة أوراق ديموجرافية

تأثير الزيادة السكانية على التنمية والتمتع بحقوق الانسان

تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة  
سلسلة أوراق سياسات



تحت رعاية

أ.د/ هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية  
ورئيس مجلس إدارة المركز الديموجرافي

## سلسلة اوراق ديموجرافية

سلسلة أوراق سياسات تصدر عن المركز الديموجرافى تهدف السلسلة إلى مساعدة ودعم متخذي القرار ضمن مشروع «التخطيط السكاني فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠» وذلك للخروج بخطط لإدارة البرنامج السكانى فى مصر على مختلف القطاعات

### لجنة الاستشاريين والمحكمين

وزير الاتصالات السابق	ا.د ماجد عثمان
مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	ا.د/ حسين عبد العزيز
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	ا.د/ محمود السعيد
عميد كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة	ا.د/ السيد خاطر
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	ا.د/ هبة نصار
أستاذ الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة	ا.د/ احمد زايد
أستاذ الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	ا.د / كمال سامى سليم
نائب مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	ا.د/ ايمن عبد الوهاب
أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	ا.م.د/ امل كامل حمادة
وكيل كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي - جامعة القاهرة	ا.د/ محمد صالح



## سلسلة أوراق ديموجرافية العدد (17)

### تأثير الزيادة السكانية على التنمية والتمتع بحقوق الانسان

#### إعداد:-

أ.م.د./ أميرة تاوضروس – رئيس الفريق  
د/ منى توفيق - مساعد رئيس الفريق  
د./ علياء عبد الرؤوف عامر – باحث أول  
م/ أحمد الدسوقي – باحث مساعد

#### محكمين و إستشاريين البحث :-

أ.د./ أيمن عبد الوهاب  
أ.د./ هويدا عدلي رومان  
د./ يسري مصطفى

# تأثير الزيادة السكانية على التنمية والتمتع بحقوق الانسان

## مقدمة:

تكافح مصر لاحتواء أزمة الانفجار السكاني الذي تصاعد في السنوات القليلة الماضية؛ حيث تعتبر المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، بما لها من تأثير سلبي على عمليات التنمية والتطور والتقدم التي ينشدها، كما تعتبر عائقاً من أكبر عوائق حركة التنمية في كافة المجتمعات؛ ويُمثل نمو السكان واحداً من أهم المعالم الديموغرافية التي تهتم مختلف الدول بدراستها نظراً للعلاقة المتبادلة بين نمو السكان وحجمهم من ناحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى؛ حيث يؤثر كل منهما في الآخر، ويُقصد بالنمو السكاني التغير في حجم السكان، وهو حصيلة عاملين محددين هما الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)، والثاني غير طبيعي؛ ويُقصد به الهجرة سواء كانت هذه المحصلة موجبة أو سالبة، ومن ثم فالنمو السكاني هو الحالة الخاصة للتوازن بين الزيادة الطبيعية والهجرة. أي أن النمو السكاني يعني التغير الذي يطرأ على عدد السكان خلال فترات متعاقبة سواء كان هذا التغير موجباً أو سالباً، ويقاس بكل من التغير المطلق في حجم السكان خلال تلك الفترات، وبالتغير النسبي الذي يعبر عنه بمعدل النمو السكاني.

وقد تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضي، من نحو 13 مليوناً في 1920 إلى نحو 32.7 مليوناً في 1970، ثم إلى 100 مليون في 2020، وخلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها 3.6 ملايين نسمة بين عامي 1920 و1940، ثم 9.3 ملايين نسمة بين عامي 1940 و1960، ثم 16.7 مليون نسمة بين عامي 1960 و1980، ثم 25.5 مليون نسمة بين عامي 1980 و2000، ثم 33.5 مليون نسمة بين عامي 2000 و2020؛ حيث تضاعف عدد سكان مصر في خلال 30 سنة تقريباً؛ من ما يقرب 52 مليون نسمة عام 1990 ليصل الي أكثر من 100 مليون نسمة عام 2021<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في خفض معدل النمو السكاني من (2.75%) في عام 1986 إلى (2.5%) في عام 2021<sup>2</sup>، إلا أن أزمة الزيادة السكانية والتهاهما لعوائد التنمية تقف حائلاً أمام جهود الدولة التي تبذلها على استيعاب الزيادة وعواقبها والحد من تأثيرها السلبي في كافة القطاعات، ولكن مع التزايد غير المتوقع لمعدل النمو السكاني لا يتمكن المواطن من الشعور بشكل مباشر بما يحدث من برامج على الأرض للتطوير والتحديث؛ كما ان ارتفاع معدل المواليد في محافظات وجه قبلي تعتبر من اعلي المعدلات وخاصة في ريف وجه قبلي؛ وتبين من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن محافظة سوهاج، جاءت على رأس قائمة أكبر المحافظات من حيث معدل الزيادة الطبيعية في المواليد خلال عام 2019، بنسبة 2.46%، ثم أسيوط بـ2.38%، ثم قنا 2.35%، تلاها المنيا 2.33%، وبني سويف 2.19%، وكفر الشيخ بـ2.035%، ثم الأقصر بنسبة 2.02

<sup>1</sup> الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021

<sup>2</sup> الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021

%؛ وعند تتبع معدلات الخصوبة نلاحظ انخفاض معدل الخصوبة الكلي (TFR)، من (5.03) طفل لكل امرأة) في عام 1980 إلى (2.9 طفل لكل امرأة) في عام 2021، لكنه لا يزال بعيدًا عن مستوى الإحلال البالغ (2.1 طفل لكل امرأة).<sup>3</sup>

وقد تبين من دراسة اتجاه عدد المواليد السنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2019 أن الثبات في عدد المواليد - والذي ظل سائدًا عند مستوى 1.8 مليون مولود سنويًا في السنوات الخمس الأولى - أعقبه اتجاه إلى الزيادة بدءًا من عام 2006 ليصل إلى 2.7 مليون مولود عام 2014، بزيادة نحو 50% في 8 سنوات، وهي زيادة ضخمة جدًا إذا ما أخذنا في الاعتبار تبعاتها على قطاعات عديدة منها قطاع التعليم، الذي واجه تحديًا مزدوجًا، وهو تقديم تعليم أفضل لعدد أكبر؛ حيث فرضت عليه الزيادة السكانية مواجهة تحدي استيعاب 50% تلاميذ إضافيين، والاستجابة على التوازي لمتطلبات الارتقاء بجودة التعليم في ظل إمكانيات محدودة.<sup>4</sup>

## أهمية اختيار البحث: -

أن الزيادة السكانية المنفلتة أو الانفجار السكاني هو أكبر عدو وخطر على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل؛ فنحن أمام خيارين لا ثالث لهما: الأولي أن ننعم بجودة الحياة والرعاية والاهتمام والصحة والتعليم أو الثانية أن يتفشى الفقر والجهل والأمية والمرض والمعاناة؛ هذه هي المعادلة؛ كلما زاد عدد الأسرة أو معدلات الزيادة السكانية العشوائية في ظل محدودية موارد الأسرة أو الدولة.. كلما كثرت السلبيات والقصور والخلل والمعاناة وقلة الرعاية والاهتمام ببناء الإنسان أو حقوقه، وقد أكدت بيانات مسح الدخل والانفاق العلاقة بين الفقر وزيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤكد صحة وقوة المشكلة البحثية.

وقد تم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر عام 1948 ومنذ بداية انطلاق وثيقة حقوق الإنسان، والتي انبثقت من الأمم المتحدة، وقد كانت هذه الوثيقة تتضمن 30 مادة قانونية، وطالبت هذه المواد القانونية بحماية حقوق الإنسان ومنح الأشخاص كافة الحقوق الإنسانية بالمساواة دون التفرقة بينهم، هذا وقد تم تصنيف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كواحدة من أهم المواثيق الدولية المعروفة والتي تضمن حقوق الإنسان التي قد تبنتها الأمم المتحدة في عام 1948 م، وقد حظى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأهمية كبرى على صعيد القانون الدولي بشكل عام<sup>5</sup>، وتعتبر الحقوق الآتية من أهم التي يمكن بها أن يحصل المواطن علي حقة في أي دولة كالاتي:

- 1 - يعتبر لكل شخص الحق في الحياة وكذلك الأمان على نفسه. حق الشخص في الحرية وعدم التبعية والعبودية.
- 2 - حق المساواة أمام القانون، وكذلك كفالة حق الأشخاص في التمتع بكافة الحقوق القانونية. حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء للحصول على العدالة المطلوبة والمرغوبة لكل الأفراد. حق الشخص في عدم تدخل الآخرين في حياته الخاصة والشؤون العائلية الخاصة به.

<sup>3</sup> حسين عبد العزيز، مستويات الإنجاب الحديثة في مصر، 2020

<sup>4</sup> القضية السكانية: مصر بعد الـ 100 مليون، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلي الوزراء،

2021

<sup>5</sup> <https://www.mlzamty.com/importance-human-rights-life/>

حق كل مواطن في الزواج وتكوين أسرة للرجل والمرأة البالغين، ويكون هذا الزواج برضى الطرفين.

3 - حرية التعبير عن الرأي وحرية تبني الأفكار، بالإضافة إلى حرية الفكر والدين والوجدان، وكذلك حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية تغيير الديانة. حرية العمل وحرية اختيار الوظيفة وممارسة العمل المناسب، وكذلك الحق في الحصول على الأجر المناسب نظير القيام بهذا العمل.

4 - حق التعليم المجاني وخاصة في المراحل الأولى للتعليم مثل مرحلة التعليم الأساسي أو الابتدائي. وكذلك حمت هذه الحقوق المرأة من الاستغلال والانتهاك، وقد منحت هذه المنظمات الدولية للمرأة كافة حقوقها التي قد منحتها لها كافة الأديان السماوية؛ كما عملت المنظمات الدولية على الحفاظ على حياة الطفل من خلال تشريع القوانين اللازمة لمنع استغلال الأطفال وخاصة أن هذه الفئة لا تمتلك من يدافع عنها ويحمي حقوقها. حقوق الإنسان حفظت كرامة الإنسان في مختلف الاحوال. وقد عملت حقوق الإنسان على إلقاء الضوء على كافة الجرائم التي ترتكب في الإنسان.

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي:

### الهدف العام: -

تعد قضايا حقوق الإنسان في مصر من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل بسبب انعكاسها على المجتمع فهي أحدي المحددات الهامة لعناصر الاستقرار القومي والأمني نظرا لتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة من ناحية وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة الوضع الحالي لحقوق الإنسان من خلال القضية السكانية والتحول الديموغرافي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني في البلاد، حيث تعد قضية السكان قضية أمن قومي تستوي في خطورتها مع الإرهاب، والانفلات السكاني يضعف قدرات الدولة على مواجهة احتياجات المواطنين الأساسية من الحصول علي الحق في التعليم والخدمات الصحية وغيرها؛ ومن ثم تهديد كيانها وعلاقتها بالمواطنين. وهي قضية محورية في ضمان التمتع بحقوق الإنسان وما يسفر عن عدم التمتع بهذه الحقوق من مشكلات تهدد الأمن والسلام الاجتماعي. وينبثق من هذا الهدف **الأهداف الفرعية الأتية: -**

- 1 - دراسة أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية
- 2 - دراسة أبعاد وتحديات المشكلة السكانية
- 3- دراسة التحول الديموغرافي والسياسات السكانية.
- 4 - دراسة وضع مصر في تحقيق مبدأ حقوق الإنسان.
- 5 - رصد أثر الفقر على تحقيق مبدأ حقوق الإنسان من خلال التنمية الاقتصادية
- 6 - استعراض استراتيجية وجهود الدولة لتحقيق مبدأ حقوق الإنسان

## منهجية البحث: -

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر الزيادة السكانية على التنمية والتمتع بحقوق الانسان، اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق رصد أثر النمو السكاني على إعاقة التنمية؛ وتم الاستعانة بالأسلوب الكمي في رسم أشكال توضح ذلك واستخدام الحاسب الآلي ببرامجه المختلفة في معالجة الأشكال والرسوم البيانية.

## مصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية والتي تشمل البيانات الرسمية والإحصاءات المنشورة مثل التعداد وبيانات الإحصاءات الحيوية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبيانات، وإصدارات الأمم المتحدة وصندوق السلام الدولي، بالإضافة إلى وزارة التخطيط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذا والمصادر الدولية لبيانات السكان البنك الدولي بالإضافة إلى الكتب والأبحاث والدراسات ومواقع الأنترنت التي تناولت مثل هذا البحث.

## الدراسات السابقة: -

أشارت نادية حليم في دراستها قضية السكان وحقوق الانسان، 2020، إلى العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية، فالسكان محوراً رئيساً في النمو الاقتصادي حيث أنهم الموارد البشرية المنتجة. إلا أن للزيادة السكانية غير المخططة أثارها السلبية. فكلما ارتفع معدل نمو السكان انخفض معدل النمو الاقتصادي وتقوضت جهود الدولة في التنمية، نظراً لامتناس كل العوائد، وبالتالي انخفاض الدخل القومي، ومستوى المعيشة، كما أظهرت العلاقة القوية بين التنمية الشاملة وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام الاجتماعي. حيث تشير التنمية الاجتماعية إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تحقق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحة وتحقيق المشاركة. وتتجه التنمية البيئية إلى حماية الإنسان، والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما التنمية الاقتصادية فتتمثل في تطوير البنية الاقتصادية فضلاً عن الإرادة الكفاء للموارد الطبيعية والاجتماعية.

أوضح هشام مخلوف في دراسته رؤي عن الأوضاع السكانية في مصر الحاضر وافاق المستقبل، 2003، أن المشكلة السكانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الثقافية والاجتماعية الاقتصادية المختلفة، وتؤثر تأثيراً مباشراً علي تحقيق التنمية كما انها تقع عائقاً وتحدياً كبيراً أمام المجتمع بأكمله في حصوله علي الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يؤدي إلي تعثر الدولة في تحقيق التنمية الشاملة وحصول المجتمع علي حقوقه الأساسية؛ وأشار في دراسته الي ابعاد المشكلة السكانية بالإضافة إلي استعراضه لتطور المشكلة السكانية في مصر.

أنشأ دولي، ج. وهوارد، ر.، 1998 إطاراً نظرياً في كتابهما «تقييم أداء حقوق الإنسان: إطار نظري»، وذلك لتقييم أداء الدولة في مجال حقوق الإنسان من خلال عزل مجموعة من عشرة حقوق أساسية، كل منها ضروري في جوهره ويوفر أسس لجميع الحقوق الأخرى تقريباً في السرعة العالمية للحقوق. للتنفيذ العملي، وقد كانت أهم التوصيات القيام بتطوير بنك بيانات مجمع واسع النطاق وعبر الوطني يتضمن بيانات نوعية وكمية.



قام هاثا واي، أو. (2002)، في دراسته «هل تحدث معاهدات حقوق الإنسان فرقاً؟» والذي نشر في مجلة بيل للقانون بالمطالبة بتطوير منهجية لتحديد ما إذا كانت معاهدات حقوق الإنسان ملتزمة وفعالة في تغيير سلوك الدول. تتضمن الدراسة تحليلاً كمياً واسع النطاق للعلاقة بين معاهدات حقوق الإنسان وممارسات حقوق الإنسان في البلدان. يستخدم بيانات تجريبية تم جمعها من 166 دولة على مدار 40 عامًا تقريباً في مجالات مختلفة من قانون حقوق الإنسان

أوضح، T. Principle: Rights Human Measuring، في دراسته and Practice Quarterly Rights Human Policy، (2004)؛ سبب أهمية قياس حقوق الإنسان، وكيف تم قياس حقوق الإنسان وكيف يمكن تحسين القياس. يحدد كيف يمكن قياسها كنتائج لسياسة الحكومة ويؤكد على الحاجة إلى استمرار توفير معلومات عالية الجودة ومشاركة المعلومات وكذلك الاستثمار طويل الأجل في جمع البيانات.

استعرض، C. Evans &، 2006، في دراسته تقييم أداء حقوق الإنسان من الناحية القانونية، ويوضح فيها المنهجية لتقييم الدور الذي تلعبه الهيئات التشريعية في حماية حقوق الإنسان من خلال التدقيق في التشريعات المقترحة. ويعبر عن ذلك بالهدف الأساسي عن وضع منهجية تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسات القائمة وعمليات صنع القانون وتحسينها. كما تعتمد المنهجية على مجموعة متنوعة من الأساليب والنهج الموجودة مسبقاً لمراعاة التعقيدات المفاهيمية للحقوق والخصائص المؤسسية للهيئات التشريعية

أصدر مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير حول مؤشرات تعزيز ورصد تنفيذ حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة، (2008)؛ وقد حدد مفاهيم ومنهجية المؤشر في إطار منطقي لتحديد المؤشرات الكمية ذات الصلة التي تطورت منذ عام 2006 عندما طلب المفوض السامي لحقوق الإنسان من الأمانة التحقق من صحة النهج المتعلق باستخدام المعلومات الإحصائية في تقارير الدول الأطراف. وهو يفكر في بعض القضايا للمضي قدماً بالعمل على المستوى القطري.

## محتويات البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتمهيد وتلحقهم خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات ومراجع البحث، وفيما يلي موجز لمحتويات فصول الدراسة:

**الفصل الأول:** يوضح الفصل الزيادة السكانية وتحديات التنمية، من حيث تطور عدد السكان والنمو السكان ومعدلات النمو السكاني السنوي والكلّي، بالإضافة إلى ابعاد القضية السكانية؛ فضلاً عن التحول الديموغرافي والسياسات السكانية، واستعراض الاستراتيجية القومية للسكان، ومناقشة البعد الإدراكي للقضية السكانية.

**الفصل الثاني:** يعني هذا الفصل بدراسة انعكاسات القضية السكانية وعلاقتها بحقوق الإنسان، ويستعرض الفصل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بحقوق الإنسان، كما يوضح الاستقرار الأمني وأثره على حقوق الإنسان من خلال رصد مؤشرات الدول الهشة والمستقرة أمنياً وفهم إلي مدى تستطيع الدولة المستقرة أمنياً تحقيق معدلات تنمية بشرية أعلى فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان.

## **الفصل الثالث:** وخصص الفصل الثالث لدراسة جهود مصر في تعزيز حقوق الانسان والتعامل مع المشكلة السكانية.

وقد انتهى البحث بخاتمة تضمنت ما تم الوصول إليه من نتائج، وإلى دراسة بعض المقترحات التي يجب على الحكومة أن تتبناها لتخطي العقبات الناتجة عن تحديات المشكلة السكانية وتعزيز حقوق الانسان والتي تعوق تحقيق التنمية في المستقبل، واخيراً تم توثيق مصادر ومراجع الدراسة.

## الفصل الأول

### الزيادة السكانية وتحديات التنمية

تتركز التوازن الديموغرافي سابقاً على معدلات مرتفعة للخصوبة والوفاء وقد تغير هذا النمط في المراحل اللاحقة أثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع وزيادة توقع الحياة عند الميلاد؛ فقد أدى ذلك إلى إحداث تغير في التركيبة العمرية للسكان مما نتج عنه زيادة نسب السكان في أعمار القوي العاملة (15-64) سنة حوالي (61.9%)<sup>1</sup>.

وفي نفس الوقت، أدى ارتفاع مستوى الخصوبة إلي زيادة نسب السكان في الفئات العمرية الصغرى (0-14) سنة، لذلك يرتبط مفهوم التحول الديموغرافي بالتغيرات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية، فالمعروف أن التغيرات الكمية تقضي إلى تحولات كيفية، فانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطؤه ليصل إلى مستوى الإحلال، يصل بالسكان إلى مرحلة كيفية هي التحول الديموجرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية تسمى "النافذة الديموغرافية".

#### أولاً: وضع النمو السكاني في مصر وتحديات التنمية: -

أن المشكلة السكانية في مصر لا تقتصر على زيادة عدد السكان فقط، أو على التوزيع العمري لهؤلاء السكان؛ ولكن أيضاً على النمو الحضري الذي أدى إلى تقاوم المشكلة بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة، حيث يمثل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمشكلة السكانية في مصر، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع وتدني الخصائص السكانية، ويتمثل سوء التوزيع الجغرافي للسكان في محدودية المساحة المأهولة التي لم تتجاوز 7.8% من إجمالي المساحة الكلية للدولة التي تصل إلى مليون كم<sup>2</sup>.

يُمثل نمو السكان واحداً من أهم المعالم الديموغرافية التي تهتم مختلف الدول بدراستها نظراً للعلاقة المتبادلة بين نمو السكان وحجمهم من ناحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى حيث أن كل منهما يؤثر في الآخر ، ويُقصد بالنمو السكاني التغير في حجم السكان ، وهو حصيلة عاملين محددين هما الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) والثاني غير طبيعي ويُقصد به الهجرة سواء كانت هذه المحصلة موجبة أو سالبة ، ومن ثم فالنمو هو الحالة الخاصة للتوازن بين الزيادة الطبيعية والهجرة .أي أن النمو السكاني يعني التغير الذي يطرأ علي عدد السكان خلال فترات متعاقبة سواء كان هذا التغير موجباً أو سالباً ، ويقاس بكل من التغير المطلق في حجم السكان خلال تلك الفترات، وبالتغير النسبي الذي يعبر عنه بمعدل النمو السكاني.

- تغير حجم السكان واتجاهات نموهم في الجمهورية: -

يوضح الجدول (1)، والشكل (1) اتجاهات حجم السكان ونموهم في الجمهورية خلال الفترة (1976-2020)، ومن دراسة الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لحجم السكان في للجمهورية يتسم بالتزايد المستمر خلال فترات التعداد وإن تباين من فترة تعدادية إلى أخرى، فقد زاد عدد السكان خلال الفترة التعدادية (1976-1986) بما يقرب من 12 مليون نسمة بنسبة تغير كلي ( 31.7 % ) ومعدل نمو سكاني سنوي بلغ (2.75 % ) خلال 10 سنوات، بينما بلغت أقصى زيادة سكانية في الفترة (2006 - 2017) حيث وصلت إلي ما يقرب من 95 مليون نسمة، بزياده قدرها 22 مليون نسمة في 10 سنوات فقط ونسبة تغير كلية قدرها (30.2 % ) ، وبمعدل نمو سكاني سنوي بلغ (2.56 % ) ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات المواليد الذي بلغ (26.8 في الألف)، وأيضا معدلات الإنجاب الكلي الذي بلغ 3.4 أطفال لكل إمراه طبقاً لبيانات تعداد 2017. وفي تقديرات 2020 بلغ عدد السكان 99,843 وبمعدل نمو سنوي 2.24 %؛ بنسبة تغير كلية بلغت 5.0 % بزيادة قدرها 5.32 مليون نسمة في الفترة 2017-2020.

**جدول (1) إتجاهات النمو السكاني بجمهورية مصر العربية**

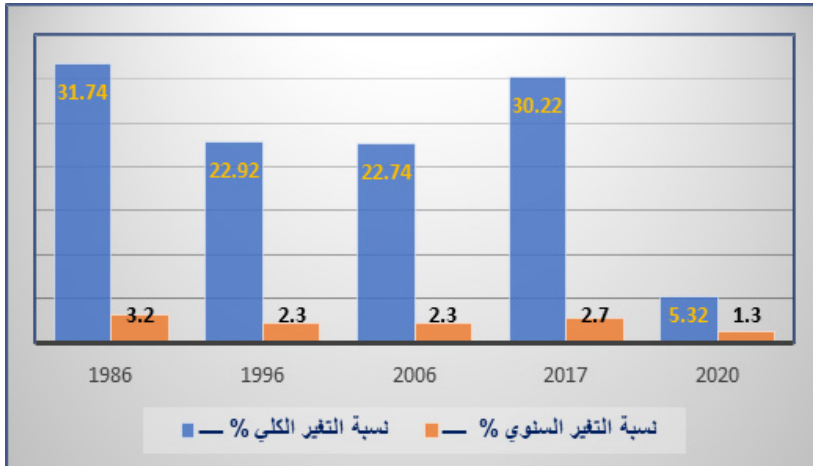
**خلال الفترة (1976-2020)**

التعداد	حجم السكان بالمليون نسمة	التغير الكلي بالمليون نسمة	نسبة التغير الكلية %	نسبة التغير السنوي %	معدل النمو السنوي
1976	36,626	-	-	-	-
1986	48,251	11,625	31.7	3.2	2.75
1996	59.312	11,061	22.9	2.3	2.08
2006	72,798	13,486	22.7	2.3	2.05
2017	94,799	22,001	30.2	3.0	2.56
*2020	99,843	5.32	5.0	1.3	2.24

المصدر: من حساب الباحث عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد 1976-2020

## شكل (1) إتجاهات النمو السكاني بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة (1986 - 2020)



المصدر: من بيانات جدول 1

### ثانياً: تحديات المشكلة السكانية: -

الديموغرافي، وكذلك واضعي السياسات، أن المشكلة السكانية في الدول النامية تكمن في عدم التناسب بين النمو السكاني المرتفع والموارد المحدودة، وهو ما يلقي الضوء على العوامل التي تتحكم في عملية السلوك الإنجابي للبشر الذي تشكله الثقافة والعادات والتقاليد ونظام القيم، وعلى رأسها المحيط الاجتماعي، وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة. وعلى ضوء ذلك، يجب تبني رؤية شاملة ومتكاملة تنطلق من أن البشر هم ثروة مصر، ومحاولة توظيف المكون الديموغرافي لصالح تطوير مؤشرات التنمية البشرية.

وتتمثل أبرز تحديات المشكلة السكانية والتي تؤثر بدورها على التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتشابكة على النحو التالي:

**1- النمو السكاني المتزايد:** تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضي، من نحو 13 مليوناً في 1920 إلى نحو 32.7 مليوناً في 1970، ثم إلى حوالي 100 مليون في 2020. وخلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها 3.6 ملايين نسمة بين عامي 1920 و1940، ثم 9.3 ملايين نسمة بين عامي 1940 و1960، ثم 16.7 مليون نسمة بين عامي 1960 و1980، ثم 25.5 مليون نسمة بين عامي 1980 و2000، ثم 33.5 مليون نسمة بين عامي 2000 و2020.<sup>6</sup>

ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فإن عدد سكان مصر في سبتمبر 2017 وصل إلى نحو 94.8 مليون نسمة، ثم ارتفع إلى نحو 97.5 مليوناً عام 2018، بينما

<sup>6</sup> ايمان مرعي، المشكلة السكانية: السياسات والتحديات وتكامل الأدوار، مركز الاهرام للدراسات

الاستراتيجية، 2021

وصل إلى ما يزيد عن 100 مليون في 2021. ويبين اتجاه عدد المواليد السنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2019 أن الثبات في عدد المواليد -والذي ظل سائداً عند مستوى 1.8 مليون مولود سنوياً في السنوات الخمس الأولى- أعقبه اتجاه إلى الزيادة بدءاً من عام 2006 ليصل إلى 2.7 مليون مولود عام 2014، بزيادة نحو 50 % في 8 سنوات، وهي زيادة ضخمة مع الوضع في الاعتبار تبعاتها على قطاعات عديدة، منها قطاع التعليم.

ولتوضيح دلالة عدد المواليد في مصر مقارنة بمواليد دول أخرى، يمكن الإشارة إلى أن إجمالي عدد مواليد مصر خلال الفترة (2015-2020) بلغ 12.9 مليون مولود، وهو ما يعادل عدد المواليد خلال الفترة نفسها لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج وفنلندا مجتمعة. وفي المقابل يصل تقدير إجمالي عدد سكان هذه الدول في عام 2020، إلى نحو 261 مليون نسمة، أي أكثر من مرتين ونصف عدد سكان مصر. ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها إذا ما تمت مقارنة عدد مواليد مصر بعدد مواليد دول نامية أخرى.

**2- الخصائص السكانية:** تتضح إشكالية اختلال التركيب العمري للسكان في ضوء المسح السكاني الصحي لعام 2014، ونتائج التعداد السكاني لعام 2017، حيث شهد الهرم السكاني لمصر تغيراً فيما بين تعدادي 2006 و2017، إذ اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر عمراً، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من 5 سنوات في تعداد 2006 نحو 10.6 %، ارتفعت النسبة إلى 13.6 % في 2017<sup>7</sup>. وقد حدث ذلك أيضاً في الفئة العمرية التالية، بالتوازي مع اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع، مما أدى إلى زيادة الإعالة، والتكاليف الاقتصادية، وشكل ضغطاً على سوق العمل، فضلاً عما يفرض من زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المختلفة.

**3- توزيع السكان:** ترتبط المشكلة السكانية في مصر بالتوزيع غير المتكافئ للسكان على مساحة الدولة، حيث لا تزال محافظة القاهرة تتصدر جميع المحافظات بواقع 10 % من جملة السكان، تليها محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى 9.2 % من إجمالي سكان الجمهورية، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى 7.5 %<sup>8</sup>. وتظل محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر من أقل المحافظات استيعاباً للسكان على الرغم من الإمكانيات المتاحة بها.

كما أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته مصر إلى ظهور العشوائيات التي نتج عنها إفراز تطورات سلبية شهدها المجتمع المصري وخاصة في المرحلة العمرية الخاصة بالشباب والتي تمثلت في زيادة الفقر الذي نتج عنه بروز ظواهر العنف والتسرب من التعليم للزواج المبكر للإناث أو عمالة الأطفال للذكور، كل ذلك يصب في تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية وينعكس بشكل واضح في انقطاع التواصل بين الدولة والشخصية المصرية.

<sup>7</sup> الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

<sup>8</sup> الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

## ثالثاً: التحول الديموغرافي والسياسات السكانية: -

تتشأ المشكلة السكانية عندما يختل التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد الاقتصادية المتوافرة، مما ينعكس على مستوى التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع، كما أن النمو المتزايد للسكان يترتب عليه الكثير من المعوقات، التي لها آثارها البعيدة على أمن المجتمع واستقراره. كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وتمثل تحدياً كبيراً لجهود المجتمع في التنمية والبناء، وتعتبر مواجهتها في مقدمة اهتمامات المسؤولين والقادة في مختلف قطاعات المجتمع.

وتمثل العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية، فالسكان محوراً رئيساً في النمو الاقتصادي حيث أنهم الموارد البشرية المنتجة. إلا أن الزيادة السكانية غير المخططة لها آثارها السلبية. فكلما ارتفع معدل نمو السكان انخفض معدل النمو الاقتصادي وتقلصت جهود الدولة في التنمية، نظراً لامتناس كل عوائد التنمية، وبالتالي انخفاض الدخل القومي، ومستوى المعيشة.

وقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت علي معدلات المواليد والوفيات الخام الباحثين إلي بلورة نموذج نظري يسعى الي تفسير تطور السكان عبر التاريخ عرف باسم « نظرية التحول الديموغرافي»، وتعتبر هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخياً بعدد من المراحل الديموغرافية التي تقسم غالباً إلي ثلاث مراحل، ويطلق علي المرحلة الأولى « النظام الديموغرافي التقليدي»؛ وتتميز هذه المرحلة بمعدلات مرتفعة للمواليد والوفيات معاً، مما يؤدي إلي نمو بطئ جداً للسكان، وتأتي المرحلة الثانية بعدها وهي مرحلة انتقالية تُعرف بمرحلة التحول الديموغرافي، وتتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد مرتفعاً؛ ثم لا يلبث معدل المواليد أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نمواً ملحوظاً للسكان، أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالنظام الديموغرافي الحديث وتتميز بمستويات منخفضة جداً للمواليد والوفيات.

وقد بادرت مصر بالاهتمام بالمشكلة السكانية منذ ظهورها، وأكدت ثورة 1952 على خطورة المشكلة وانعكاساتها على كافة جوانب المجتمع، واعتبرتها إحدى العقبات الرئيسية لعرقلة جهود الدولة الرامية لرفع مستوى المعيشة وشكلت العديد من اللجان والجمعيات الخاصة بالمسائل والدراسات السكانية، واعترف الميثاق الوطني صراحة بالمشكلة، ودعا إلى إيجاد الحلول اللازمة لها، وفي عام 1956 صدر القرار الجمهوري رقم (4075) بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وفي عام 1973 بدأت مصر في تنظيم خطة سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة تلاها عدد من الخطط والسياسات السكانية، والتي تضمنت العديد من التوجهات لإدخال التربية السكانية والبيئية ضمن الخطط والمناهج الدراسية، كما وضعت استراتيجية قومية للسكان حتى عام (2015 - 2030)، لها أهدافها وخطوطها العريضة وبرامجها المتعددة.<sup>4</sup>

وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور هي: الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخدمات الصحية للشباب والنساء، والارتقاء بخصائص المواطن المصري، ودعم الاتجاهات نحو القضية السكانية، وتمكين المرأة، وتفعيل نظام المتابعة والتقييم. لكن بالرغم من شمول هذه الاستراتيجية، واستهدافها للقضايا المختلفة المتعلقة بالسكان والتنمية، إلا أن خطتها التنفيذية لم تشمل استثمار العدد الكبير من الشباب في مصر؛ حيث يمثل الشباب حوالي ثلث السكان المصريين. وقد يشكل توظيف هؤلاء الشباب في جهود التنمية بصورة صحيحة دفعة كبيرة للاقتصاد. ويتطلب ذلك بالضرورة إعادة تأهيلهم بصورة تجعلهم قادرين على الإبداع

والتطوير.

كما اهتمت أيضاً رؤية مصر 2030 بالقضية السكانية وارتكزت استراتيجية التنمية المستدامة أيضاً على العناصر التالية:

- 1 - تمايز في التناول يراعي التنوع بين الفئات المستهدفة (المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية).
- 2 - توظيف القوة الكامنة للعمل التطوعي، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على لعب دور أكبر في تحقيق أهداف البرنامج السكاني.
- 3 - آلية فعالة للتنسيق على المستوى المركزي وكذلك على المستوى المحلي.
- 4 - توظيف للأدوات العصرية، لا سيما الإعلام الاجتماعي.
- 5 - منظومة معلوماتية مُحدّثة تسمح بالمتابعة والتقييم على المستوى المحلي.
- 6 - مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لفهم ومتابعة التحولات في السلوك الإنجابي ومحدّاته.

## شكل (2) استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2020



استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030

## كما تبنت رؤية مصر 2030 الأهداف التالية:

- 1 - الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية؛ لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.
- 2 - استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
- 3 - إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.
- 4 - تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.



## رابعاً: البعد الإدراكي للقضية السكانية: -

تعكس المحاور السابقة أن القضية السكانية هي التحدي الأكبر للنمو في مصر؛ وأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تمثل ضغطاً كبيراً على حل هذه القضية من خلال عدم إدراك المجتمع لها، وعدم مراعاته في التعامل معها بفاعلية؛ ومن ثم يؤدي إلى ضعف وتذبذب نتائج القضية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة تجاهها؛ وكأن كل هذه الجهود تصطدم بالعادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي الذي يمثل قيداً أمام تفعيل السياسات السكانية بالقدر الطموح وهو مستوي الاحلال؛ (2.1 طفل لكل امرأة).

فأهمية إنجاب عدد كبير من الاطفال ترجع إلي عدة أسباب، وعادة يكون السبب الرئيسي فيها هو نوع جنس المولود حيث ثقافة تفضيل الذكر عن الأنثى مما يؤدي إلي استمرارية الإنجاب للحصول علي المولود الذكر بغض النظر عن عدد الأطفال التي تم انجابها بالفعل أو مستواهم الاقتصادي، وتعتبر مقولة «أن الأولاد رزق»؛ وأن استمرار إنجاب الأطفال يُعني زيادة لدخل الأسرة من خلال العمل وبالتالي لا يتحمل الأب مسؤولية الإنفاق مما يجعله يستمر في الإنجاب، وينتج عن هذه الموروثات والثقافات مشكلات تمثل التحديات الخطيرة للدولة والتي تحاول التصدي لها والقضاء عليها ومن هذه التحديات الزواج المبكر، والتسرب من التعليم، فضلاً عن عمالة الأطفال.

وينتج عن كل هذه القضايا أن يصبح الدخل القومي أقل من معدلاته السابقة، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة للأفراد في الدولة. وزيادة إنفاق الدولة على الخدمات الأساسية؛ كالتعليم، والصحة، والمواصلات، والحماية والأمن، والإسكان، وذلك لأن ارتفاع التعداد السكاني يؤدي إلى النقص فيها، وزيادة الطلب عليها، بحيث يكون هذا الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية، والأموال المخصصة للمشاريع الاستثمارية؛ مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة؛ كما إنه يضعف قدرات الدولة على مواجهة احتياجات المواطنين الأساسية ومن ثم تهديد كيانها وعلاقتها بالمواطنين. وهي قضية محورية في ضمان التمتع بحقوق الإنسان وما يسفر عن عدم التمتع بهذه الحقوق من مشكلات تهدد الأمن والسلام الاجتماعي.

أن القضية السكانية في مصر تكمن في نظر الكثيرين أنها مسؤولية الدولة وأن تباين إدراكات المواطنين تجاه تلك المسؤولية يتوافق مع تعدد الأسباب التي حالت دون فاعلية التعامل مع هذه القضية؛ وتستند أيضاً إلي ما ترسخ في الذهني الجمعي؛ وأن معالجة هذه القضية تتمثل فقط في تنظيم النسل الذي يرفضه من خلال المفاهيم والعقائد المغلوطة التي تنتج عن العادات والثقافات المجتمعية الذي تربي ونما عليها، ناهيك عن الجهل والامية الدينية؛ ومن ثم توظيف الدين عن طريق أفكار جماعات تخدم أجنداتها ومصالحها السياسية، كل ذلك يزيد من صعوبة التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة في التعامل مع المشكلة السكانية حيث إنها تواجه مقاومة من قبل المجتمع وذلك في اطار سعيها للخروج به من دوائر الجهل والفقر والمرض، وتبقي دائماً وأبداً الفجوة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

ويشير التوجه الاستراتيجي للدولة إلي تبني سياسات سكانية عن طريق الاستفادة من الثروة البشرية وتوظيفها في المشاريع العملاقة لتحقيق مجالات أوسع للاستثمار وخلق فرص العمل للحد من مشكلة البطالة، وتحسين الظروف البيئية للسكان سواء في المدن الجديدة أو في المدن القائمة ذات الكثافات السكانية العالية؛ بالإضافة إلي معالجة سوء التوزيع الجغرافي للسكان في مصر؛ وذلك من خلال خطة طموحة لإنشاء عدد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

علي عدة مراحل من أجل خلخلة السكان من المناطق عالية الكثافة وتخفيف الضغط السكاني علي المدن القائمة واستثمار الموارد المتاحة في صحاري مصر وسواحلها؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إقليمياً في مختلف مناطق الدولة، كما تتبني الدولة تعزيز وتمكين دور المرأة وذلك من خلال تبني السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي الذي يتولد عنه الارتفاع في مؤشرات التنمية حسب النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين من ناحية وقلة متوسط عدد الأطفال لكل امرأة من ناحية أخرى؛ والاستثمار في برامج تنظيم الأسرة ومنع الزواج المبكر والتسرب من التعليم كأحد العوامل الأساسية للتنمية الشاملة، بالإضافة إلي أهمية الاستفادة من دروس الدول الأخرى في القضاء علي ظاهرة العشوائيات وخلق بيئة حضرية جديدة أكثر تنظيماً تمتص جزءاً من التكدس السكاني والزحف العشوائي .

وتتوجه الدولة المصرية بالتخطيط للتنسيق بين السياسات السكانية الجاري تنفيذها والواقع الفعلي للمجتمع المصري ، وذلك لتجنب أي قصور أو عدم تنسيق ما بين تلك السياسات السكانية والتي تشمل السكان والتنمية على حد سواء؛ حيث أن أي خلل في هذه السياسات ينجم عنه إشكاليات اجتماعية واقتصادية وأمنية مختلفة تقف عثرة أمام تحقيق إنجازات تنموية مأمولة تتناسب مع الجهود والثروات والموارد البشرية المتاحة؛ ومن تلك الإشكاليات التي قد نغفل عن علاقتها بمضمون السياسات السكانية وأهدافها وغاياتها؛ المشكلات ذات الصلة باستقرار الحياة الأسرية والإسكان والبطالة وعدم التأهيل المناسب للموارد البشرية وعدم وجود فرص عمل مناسبة وكافية؛ وما ينجم عن ذلك من سلبيات تنعكس على السلوك الاجتماعي والفكري للأفراد، خاصة الشباب منهم نتيجة للقصور في احتوائهم وفي استثمار طاقاتهم الدفينة لإثبات ذاتهم اجتماعياً ومهنياً.

أن الحديث عن السكان كثرة أو كمشكلة، تعني أننا أمام تحدي الواقع وآمال المستقبل، حيث أن التحدي الزاهن يرتبط بالقدرة على تحويل المشكلة السكانية إلى ثروة ومورد داعم لعملية بناء الدولة المصرية الحديثة، وإن كانت أعراض القضية السكانية متعددة باعتبارها من أبرز المشكلات التي تواجه مسيرة التنمية، وتحدّ متزايد يفرض تداعيات على معظم عناصر قوة الدولة، ومن ثم، فالمطلوب تحديد أساس وجوهر المشكلة، وطبيعة التعامل معها كمشكلة تنظيم الأسرة، فنسعى من خلالها لتخفيف معدل النمو السكاني وكيف لا نتعامل معها كذلك وهي بالفعل مشكلة تنموية ضاغطة على مفاصل الدولة؛ الأمر الذي يتطلب رؤية متكامل سياسات تتعلق برؤيتنا الأوسع لشكل الدولة المصرية وعناصر قوتها.

## الفصل الثاني

### انعكاسات القضية السكانية وعلاقتها بحقوق الإنسان

تعد العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية، فالسكان محورًا رئيسًا في النمو الاقتصادي حيث أنهم الموارد البشرية المنتجة. إلا أن للزيادة السكانية غير المخططة آثارها السلبية. فكلما ارتفع معدل نمو السكان انخفض معدل النمو الاقتصادي وتقوضت جهود الدولة في التنمية، نظرًا لامتناع كل العوائد، وبالتالي انخفاض الدخل القومي، ومستوى المعيشة.

كما تعتبر قضية السكان قضية أمن قومي وتتساوى في خطورتها مع الإرهاب. فالإرهاب يسعى إلى هدم الدولة، والانفلات السكاني يضعف قدرات الدولة على مواجهة احتياجات المواطنين الأساسية ومن ثم تهديد كيانها وعلاقتها بالمواطنين. وهي قضية محورية في ضمان التمتع بحقوق الإنسان وما يسفر عن عدم التمتع بهذه الحقوق من مشكلات تهدد الأمن والسلام الاجتماعي.

وقد تبلور مفهوم حقوق الإنسان خلال مراحل التاريخ الإنساني، «ومصطلح الحق الإنساني» هو تعبير عن مجموعة اجتهادات فكرية وافتراضات لا يمكن أن نعزوها إلى شخص واحد، فهي اجتهادات كتاب ومفكرين في مجالات العلوم الإنسانية المتباينة التي تشمل: علم السياسة والاجتماع، والنفسي والقانون والتاريخ.

وهناك اتفاق حول حقوق أساسية للفرد ترتبط بالتطور الحضاري للمجتمعات البشرية، وما تمر به من تغيرات اجتماعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، وقانونية، ومن ثم فهي متغيرة بتغيرات وتطورات العصر، وأصبح ما كان لا يعتبر حقًا من حقوق الإنسان، حقًا أساسيًا.

وتعد العلاقة قوية بين التنمية الشاملة وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام الاجتماعي. كما تشير التنمية الاجتماعية إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تحقق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحة وتحقيق المشاركة. وتتجه التنمية البيئية إلى حماية الإنسان، والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما التنمية الاقتصادية فتتمثل في تطوير البنية الاقتصادية فضلًا عن إدارة ذكية للموارد الطبيعية والاجتماعية.<sup>9</sup>

وتمثل حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية تستند على الإقرار بقيمة وكرامة الفرد، بكونه إنسانًا. وهي حقوق مستمدة من القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وهي في النهاية حرية الممارسات السياسية والاقتصادية، والثقافية والفكرية، يتم تقنينها في إطار تنظيمي مجتمعي يضعها في شكل واقع تشريعي ملموس يحولها من حريات مطلقة إلى حريات منضبطة تقود المجتمع إلى حالة من الوفاق والسلام الاجتماعي. وما الاتفاقيات والعهود الدولية إلا ضوابط للحريات كي لا تتناقض حرية الفرد مع حرية الجماعة. وهناك تأكيد واضح على أن لكل شخص حقوقًا إنسانية، غير أنه على كل شخص في ذات الوقت مسئوليات نحو احترام الحقوق الإنسانية للآخرين، كما يتوقف التمتع بالحقوق عندما تتسبب ممارسة الأفراد لها في تهديد مصالح الدولة أو إعاقتها عن القيام بدورها في حماية هذه الحقوق أو إعاقة الآخرين في المجتمع عن التمتع بها.<sup>10</sup>

<sup>9</sup> نادية حليم، قضية السكان وحقوق الإنسان، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، دراسات في

حقوق الإنسان، العدد 6، 2020

<sup>10</sup> المرجع السابق

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة النمو الفعلي ما تزال بعيدة عن النسبة المطلوبة، فإن فرص جني ثمار النمو في تحديث البنية التحتية المتهاكلة وبناء صناعة تحويلية بقيمة مضافة عالية تصبح شبه مستحيلة إذا أرادت مصر الاعتماد على نفسها. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن المواليد الجدد يلتهمون هذه الثمار التي يذهب ربعها إلى توفير الأدوية والأغذية والخدمات بدلا من استثمارها في قطاعات تولد الإنتاج والثروة اللازمة لتحديث الأنظمة التعليمية والبحث العلمي والبنية التحتية. كما تشير المشكلة السكانية إلى زيادة غير منتظمة وغير مدروسة معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلي اختلافات من شأنها اختلال نمط توزيع الموارد المالية، حيث تلتهم الزيادة السكانية المتسارعة أية تطورات في مختلف المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الغذائية، هذا بالإضافة إلى ضعف إسهامها في معدلات الانتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك لدي الافراد وبالتالي تقليل مدخراتهم التي يدخرونها لأغراض استثمارية، مما يؤدي إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومي للأفراد، حيث يصبح الدخل القومي أقل من معدلاته السابقة وهذا يؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة؛ زيادة نفقات الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والحماية والأمن والإسكان، حيث يؤدي ارتفاع التعداد السكاني إلى النقص فيها وزيادة الطلب عليها بحيث يكون هذا الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية والأموال المخصصة للمشروعات الاستثمارية كالصناعة والزراعة والتجارة مما يؤدي إلى استنزاف الموارد. - انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد وبخاصة في صفوف المتعلمين مما يؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج.

### أولاً: التنمية الاقتصادية وتحديات حقوق الانسان:-

أن الزيادة السكانية في حد ذاتها ليست مشكلة إذا كان هناك نمو اقتصادي يواكبها ويتمكن به المواطن من الحصول على حقوقه في المعيشة والتمتع بجوده الحياة؛ إلى جانب وجود نظام تعليمي وسوق عمل تستوعب الكفاءات الشابة وتدفع بالاقتصاد إلى مزيد من النمو. في هذا السياق تفيد مراكز الأبحاث والخبراء أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني كي يكون قادرا على خلق الوظائف اللازمة للجيل الجديد. ومما يعنيه ذلك أن نسبة نمو سكاني بين 2,5 إلى 3 بالمائة سنويا في مصر تحتاج إلى نسبة نمو اقتصادي من 7.5 % إلى 9 % سنويا للسيطرة على الوضع.

فقد عانى الاقتصاد المصري سنوات طويلة من اختلالات هيكلية أثرت بشكل عام على أوجه التنمية في مصر؛ مما دفع الحكومة المصرية بعد ثورة 30 يونيو إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر بدأت مرحلته الأولى عام 2016 ومدته 3 سنوات (2016/2017 - 2018/2019) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الميزانية والديون، وزيادة معدل النمو، كما يتضمن البرنامج تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء ومحدودي الدخل. وتمثل الحماية الاجتماعية حجر الزاوية في هذا البرنامج، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها ضمن المرحلة الأولى من خطة الإصلاح الاقتصادي هي تخفيض دعم الطاقة، وتحرير صرف الجنية المصري والذي تم في نوفمبر 2016، ومحاولة السيطرة على التضخم؛ وتستعد الحكومة المصرية حاليا لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات بحلول عام (2023/2024)، (المعالجة

جوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل).<sup>11</sup>

والجدير بالذكر أنه برغم كل هذه الإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة من قبل الدول لرفع معدلات النمو الاقتصادي ليضاهي الارتفاع في معدلات النمو السكاني؛ إلا أنها مازالت أمام أهم التحديات التي تمثل عائقاً لا يمكن تجاهله؛ من خلال عدة مشكلات أهمها مشكلة العمالة غير المنتظمة التي تزيد من العوائق أمام الدولة لتحقيق التنمية حيث اتساع دائرة العمل غير المنتظم في مصر لتشمل أعداداً أكثر من العاملين وتبتلع أقساماً جديدة وقطاعات صناعية متنوعة؛ كما تتوزع العمالة غير المنتظمة على عدة قطاعات رئيسية أبرزها قطاع المقاولات والباعة الجائلين، والعمالة الزراعية الموسمية.. فضلاً عن قطاعات العمالة غير المنتظمة في الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ كل هذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر الذي يقف عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي؛ وقد تباينت تقديرات المحللين والخبراء عن قيمة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وأشارت الدراسة التي أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام 2018 قد قدرت حجم الاقتصاد غير الرسمي بأعلى نسبة بلغت 60 % من حجم الناتج في الاقتصاد الرسمي. وعلى أية حال، يشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً مهماً في الاقتصاد المصري؛ حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو 40 % (نحو 2.6 تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ 6.4 تريليونات جنيه لعام 2021/2020، كما يستوعب هذا القطاع نحو 50 % من قوة العمل البالغة نحو 29.3 مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي،<sup>12</sup> لذلك يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ويولد الفقر بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والعنف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة.

تعتبر معالجة هذه القضية بمثابة المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في مصر، وهذا ما تخطط له الدولة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وعلى الرغم من الاقتناع التام بأن خطورة تلك المشكلة ترجع إلى آثارها أو انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل أساساً فيما تؤدي إليه من إهدار للموارد البشرية وتعميق للفقر والإخلال بأحد مبادئ حقوق الإنسان وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، لذا تتبنى الدولة سياسة لاستئصال الفقر والقضاء على الفقر المدقع وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة التي اتفقت عليها جميع الدول.

وتأتي ظاهرة البطالة ليتضح أن هذه المشكلة ماهي إلا الوجه الآخر لتردي معدلات التنمية كماً وكيفاً، ولضعف معدلات الاستثمار وعدم كفاءة نمط توزيعها، وذلك لاختلال الهرم السكاني الخاص بالتركيب العمري والنوعي للسكان (حوالي 34.2 % للسكان أقل من 15 سنة) ، كما إن وسيط العمر يبلغ حوالي 25 سنة؛ لذا نجد أن ما يقرب من 50 % للسكان اقل من

25 سنة، وينتج هذا الخلل في التركيب العمري عن ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات الفئات العمرية الصغيرة، ويزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، ولكن هذه الزيادة العددية السنوية لا تسهم في زيادة الإنتاج نظراً لضعف أو غياب التأهيل المناسب لسوق

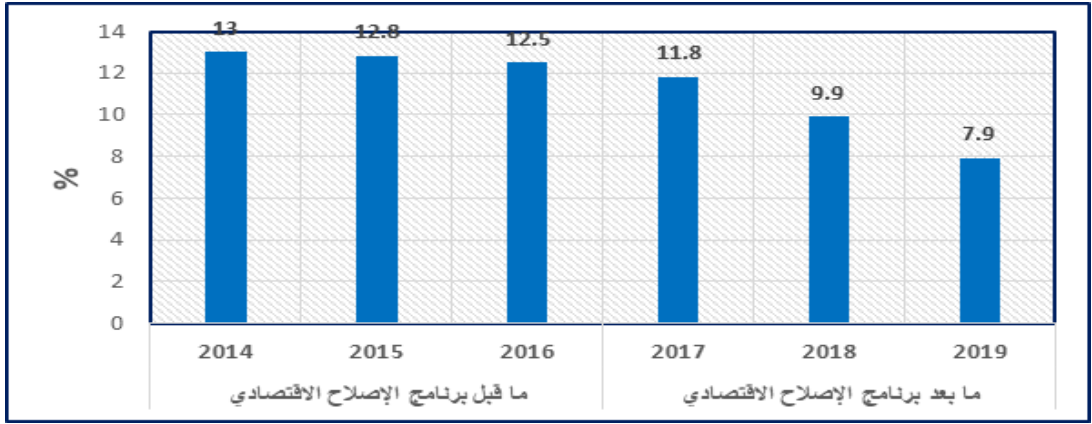
<sup>11</sup> أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

<sup>12</sup> فخري الدين الفقي، الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2019

العمل. وإذا لم توجد فرص العمل فإن معدل البطالة سيرتفع، وتنخفض مستويات المعيشة، وتصبح هذه الأعداد عبئاً متزايداً، وتولد بطالة أكبر، ونسب فقر أعلى.

يوضح الشكل (3) تطور معدلات البطالة في مصر في الفترة 2014 إلى 2019، ومنه يتضح أن برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في تخفيض معدلات البطالة ما يعني توفير فرص عمل للسكان. بالإضافة إلى أنه بالفعل هناك انخفاض للبطالة لكن هناك أيضاً ارتفاع في التوظيف غير الرسمي بما يضر بالحق في العمل.

### شكل (3) تطور معدلات البطالة في مصر 2014-2019



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020

يعتبر الفقر وعدم المساواة انتهاكاً لهذه الحقوق الإنسانية وغيرها مثل الحق في الحياة والحق في الاشتراك وحرية التعبير والاجتماع ومبدأ عدم التمييز. فالفقر هو السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم. كما أنه يحول دون اضطلاع الأشخاص لا بواجباتهم كأفراد فحسب بل أيضاً بواجباتهم الجماعية كمواطنين وآباء وعمال؛ ومن منظور حقوق الإنسان، يمكن وصف الفقر بأنه إنكار حق الشخص في طائفة من القدرات الأساسية؛ كما أن الفقر ليس نقصاً في الموارد المادية فقط وإنما هو نقص في الإمكانيات والفرص والأمان، وفي الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ ويمثل الفقر أيضاً عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وحصول المواطن على حقوقه الإنساني من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي. ويشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني حيث يولد الفقر بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة، لذا تم تبني سياسة دولة للاستئصال الفقد والقضاء على الفقر المدقع وهو الأول من أهداف التنمية المستدامة التي اتفقت عليها جميع الدول، بالإضافة إلى تحقيق الأمان الذي يفترض وجوده مع الفقر والتمتع بجودة ورفاه الحياة.

ويُعرف بحث الدخل والإنفاق الفقر بأنه «عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو للأسرة، وتتمثل تلك الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، وقد زاد عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يقرب من خمسة

ملايين نسمة خلال السنوات الثلاث الماضية، التي شهدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي، بنسبة زيادة 4.7 %، وهي أعلى زيادة لمعدلات الفقر منذ عام 2000، ليصبح نحو ثلث السكان في مصر مصنّفين رسمياً تحت خط الفقر.<sup>13</sup>

ويحدد خط الفقر القومي تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد، وبالتالي يعتبر الفقراء هم السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن التكلفة التي يتطلبها الحصول على الاحتياجات الأساسية والتمثلة في القيمة المحددة لخط الفقر، ويعبر عنه بقيمة المكون الغذائي مضافاً إليه المكون الغير غذائي وذلك بحسب البيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، كما تعبر نسبة الفقر المدقع على السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن تكلفة مكونات خط الفقر الغذائي<sup>14</sup>

ومن بيانات جدول (2)، وشكل (4)؛ اعتماداً على بحث الدخل والأنفاق الذي يتبين منه تطور نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي والفقر المدقع في الفترة من 1999 إلى 2020 حيث ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر القومي بما يقترب من الضعف من بداية الألفية الثانية 16.7 % من إجمالي السكان في عام 2000/1999، إلى 29.7 % عام 2020/2019.

كما سجلت نسبة زيادة الواقعين تحت خط الفقر من إجمالي السكان 4.7 % في أقل من ثلاثة أعوام وكانت هذه النسبة هي الأعلى على مدار بحوث الدخل التي أجريت منذ عام 2000، فقد ارتفعت من 27.8 % عام 2015 لتصل إلي أعلى نسبة لها من بين كل الفترات 32.5 % عام 2018/2017 ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى 29.7 % عام 2020/2019.

وقد شهدت الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008، زيادة نسبة الفقر المدقع من 2.9 % إلى 6.1 % على التوالي، واستمرت في الانخفاض وحتى 2013/2012 إلى 4.4 %، ثم انخفضت حتى وصلت إلى 4.5 % في الفترة الأخيرة 2020/2019.<sup>15</sup>

<sup>13</sup> النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدى، أمانة الادخار الرئيسية، 2020/2019

<sup>14</sup> النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية، 2018/2017

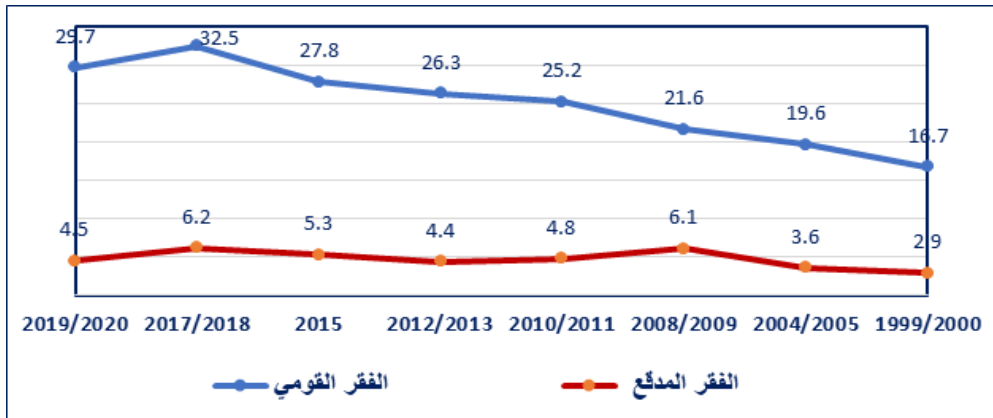
<sup>15</sup> النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية، 2018/2017

## جدول (2) تطور نسبة الفقراء لإجمالي الجمهورية وفقاً لمقياس الفقر القومي والفقر المدقع، 2020-1999

الفترة	الفقر القومي	الفقر المدقع
2000/1999	16.7	2.9
2005/2004	19.6	3.6
2009 /2008	21.6	6.1
2011 /2010	25.2	4.8
2012 /2013	26.3	4.4
2015	27.8	5.3
2018/2017	32.5	6.2
2020/2019	29.7	4.5

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020/2019

## شكل (4) نسبة الفقراء وفقاً لمؤشر الفقر المدقع والفقر القومي ( 2020/2019-2000 / 1999 )



المصدر: من جدول 2

وقد تبين وجود علاقة بين زيادة عدد الأطفال والمستوي الاقتصادي للسكان حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن المحافظات الأكثر إنجاباً هم الأكثر فقراً وخاصة في صعيد مصر، وعند دراسة المحافظات الأكثر فقراً في مصر يتضح من بيانات شكل (5) أن الفقر يتركز في أقاليم ريف الوجه القبلي وهي أيضاً الأقاليم الأكثر إنجاباً في



مصر ويعيش في إقليم ريف وجه قبلي 48 % من المصريين الواقعين تحت خط الفقر في الفترة 2020/2019، ورغم تحسن هذه النسبة بنحو 4.8 % مقارنة بعام 2015، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن 25.2% فقط من سكان مصر يعيشون في منطقة ريف الوجه القبلي، أما عن معدلات الانجاب الكلي في محافظات وجه قبلي فهي تصل إلى 3.39 (طفل لكل امرأة) عام 2019<sup>16</sup>

بينما زاد الفقر في ريف الوجه البحري بنسبة 7.6 %، وهي زيادة غير معتادة كما يظهر بالمقارنة مع بحوث الدخل السابقة، حيث كانت الزيادة 2.3 % في عام 2015 مقارنة بعام 2013/2012، بينما لم تتجاوز الزيادة 0.4 % بالمقارنة مع 2011/2010. وبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري في البحث الأخير 27.3 % من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر.

أما الزيادة الأكبر في معدلات الفقر فكانت من نصيب المحافظات الحضرية التي ارتفع نصيبها من الفقراء إلى 26.7 % من السكان، بزيادة 11.6 % في الفترة من 2015 إلى 2018/2017، كما ارتفعت معدلات الانجاب أيضاً من 2.5 (طفل لكل امرأة) عام 2015 ليصل إلى 2.59 (طفل لكل امرأة) في عام 17.2019

وعند رصد مؤشرات الفقر على مستوى المحافظات من خلال بيانات البحث أظهر البيانات ارتفاع نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكان القاهرة بنحو 13.6 %، لتصبح 31.1 % . بينما كانت بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقراً بنسبة 7.6 % من السكان، وأقل معدل إنجاب كلي (1.97 طفل لكل امرأة) عام 2019، وظلت أسبوط أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى 66.7 % من سكانها، بزيادة 0.7 % عن عام 2015 ومعدل إنجاب كلي (3.88 طفل لكل امرأة) عام 2019<sup>18</sup>، بينما تراجع الفقر في سوهاج بشكل ملحوظ من 65.8 % إلى 59.6 % من سكان المحافظة، فيما أرجعه مسئولون حكوميون إلى نجاح سياسات الدعم النقدي الموجهة إلى المناطق الأكثر فقراً، والتي تتركز في الصعيد<sup>19</sup>.

أما عن مؤشرات الفقر على مستوى أقاليم الجمهورية أظهرت بيانات النشرة السنوية لمؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك للفترة 2020/2019، أن 42.8 % من سكان ريف وجه قبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية سواء في الغذاء أو غيرها؛ مقابل 23.1 % في ريف وجه بحري، وتقل هذه النسبة في حضر وجه قبلي إلى 12.0 %، بينما تمثل نسبة الفقراء في المحافظات الحضرية 14.7 % فقراء<sup>20</sup>.

<sup>16</sup> حسين عبد العزيز، مستويات الإنجاب الحديثة في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

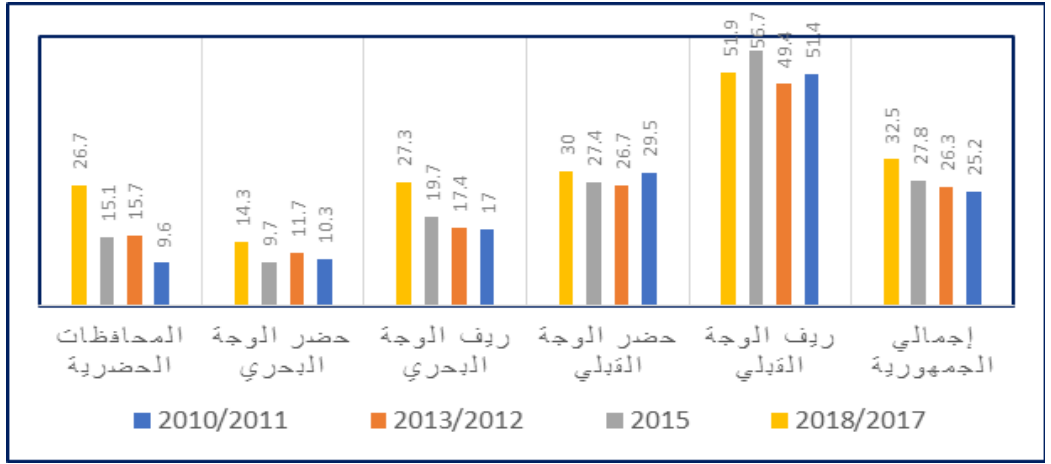
<sup>17</sup> أميرة تاوضروس، علياء عامر، وآخرون، الإصلاح الاقتصادي 2016 وانعكاساته على القضية السكانية في مصر في الفترة 2013-2019، المركز الديموغرافي، 2021

<sup>18</sup> حسين عبد العزيز، مستويات الإنجاب الحديثة في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

<sup>19</sup> النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية، 2018/2017

<sup>20</sup> أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019

## شكل (5) نسبة الفقراء وفقاً للأقاليم الجمهورية 2018/2017 - 2011/2010



المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

وتسعى التنمية إلى تفعيل الإمكانيات لدى جميع المواطنين لزيادة حجم القدرات لدى أي مجتمع، ومن ثم الدفع بمعدلات نموه إلى مستوى أعلى؛ كما يتوقف نجاح التنمية على ضمان تحقيق التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد حتى يمكن أن تتوجه لتحقيق هذه الأهداف. العبرة ليست في العدد وما إذا كان كبيراً أو صغيراً، العبرة هي في إمكانيات تحقيق هذا التوازن، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية.

ويعد التعليم والصحة أهم مجالات التنمية التي تهتم بها كل السياسات والاستراتيجيات. وتؤدي الزيادة السكانية إلى الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية، وارتفاع تكاليف العلاج، وبالتالي الاحتياج إلى ميزانيات أكبر لدعم النظام الصحي، وتوفير الكوادر اللازمة لهذا المجال من أطباء وأطقم تمريض وكذلك الأسرة والمستشفيات، والأجهزة والمعدات والأدوية. والمطلوب أداء هذه الخدمات جميعاً حسب معايير الجودة التي تتطلع إليها استراتيجية التنمية 2030، وما تنص عليه مواد دستور 2014، بالإضافة إلى مطلب توفير نظام للتأمين الشامل لجميع المصريين.<sup>21</sup>

### ثانياً: الاستقرار الأمني وتحديات حقوق الانسان -

يعتبر الاستقرار الأمني بالنسبة للفرد مطلباً أساسياً ومن أهم حقوقه الإنسانية وهو أساس تحقيق استقرار حياته الطبيعية. وللأمن مصدران أولهما داخلي وثانيهما خارجي وهما الخوف من الحاجة والخوف من عدم الاستقرار؛ إن الأمن وحقوق الإنسان مطلبان أساسيان متلازمان لتحقيق التنمية في علاقة جدلية تحكم أية مقارنة استراتيجية للأمن القومي في أية دولة. فلا يمكن الحديث على استراتيجية للأمن القومي وتحقيق الاستقرار ضماناً لحقوق الانسان بدون إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها صمام أمان وضمن استراتيجي للمقاربة الأمنية في بعدها

<sup>21</sup> عليا عامر، المتغير الديموغرافي وتأثيره في الشخصية المصرية، مجلة الديمقراطية، العدد 84، أكتوبر

الشامل. كما أن غياب أو ضعف البنية الأمنية ينعكس بشكل مباشر على التنمية ويهدد تمتع الفرد في المجتمع بحقوقه الأمنية وانهايار كل الاستراتيجيات التنموية مهما كانت دقة صياغتها والإمكانات المتوفرة لها.

ويحظى مفهوم التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة باهتمام ظاهر، ليس فقط من قبل الباحثين وخبراء التنمية، وإنما أيضا من جانب الحكومات والهيئات الدولية المعنية. إذا أخذنا في الحسبان إن الاهتمام بقضية التنمية قد تواصل ما بعد الحرب العالمية الثانية، فشهد الفكر التنموي ثراء غير قليل؛ واستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم في الآونة الأخيرة على كل الأصعدة منها الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي، حيث أصبح العالم الآن على قناعة بأن التنمية المستدامة تقضي على الفقر والتخلف وتحقيق حقوق الانسان إذ تعد من أول السبل التي تضمن العيش السليم في الحاضر والمستقبل وتضمن الحياة في رقي وتقدم.

ومما سبق يمكننا أن نتطرق بالحديث على الاستقرار الأمني أو الهشاشة بين الدول التي حققت تقدم في الوصول بغاياتها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يمكننا استعراض مؤشر الدول الهشة ومؤشر التنمية المستدامة.

وقد اكدت كثير من الدراسات التي تناولت قضية الدول الفاشلة أو الهشة أن من يعيشون في هذه البلدان والتي يُقدر عددهم ب 2 مليار شخص يتعرضون بدرجات متفاوتة للزج بهم في حروب أهلية وإقليمية، وهناك أيضا دول تمزقها الحروب الأهلية وهي عرضة للتفكك والانهيار التام.<sup>22</sup>، وتصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عدد من الأعراض، أولها: أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها. وثانيها: هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها. وثالثها: عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة. ورابعها: عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.

## - الدول الهشة والدول المستقرة: -

حدد التقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام (Fund for Peace) التي يعني بمنع النزاعات؛ وقد صنف مؤشر الدول الفاشلة 187 دولة في العالم باستخدام 12 معيارا رئيسيا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لقياس مدى فشلها، وجاء تقرير 2014 الذي غيّر المسمى إلى "الدول الهشة"، ليضع عددا كبيرا من الدول العربية والإسلامية ضمن قائمة الأكثر فشلا وهشاشة مثل جنوب السودان والصومال.

وخلال السنوات الماضية دأبت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية على إعداد مقياس لمدى سوء أوضاع بلدان العالم المختلفة وذلك حسب معايير، منها شرعية الدولة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون، ومظالم المجموعات، والتنمية غير المتوازنة، وقد توزعت المعايير على ثلاث مجموعات كالتالي:

- المؤشرات الاجتماعية الدالة على فشل الدولة وتتمثل في الضغوط الديموغرافية والتي تعبر

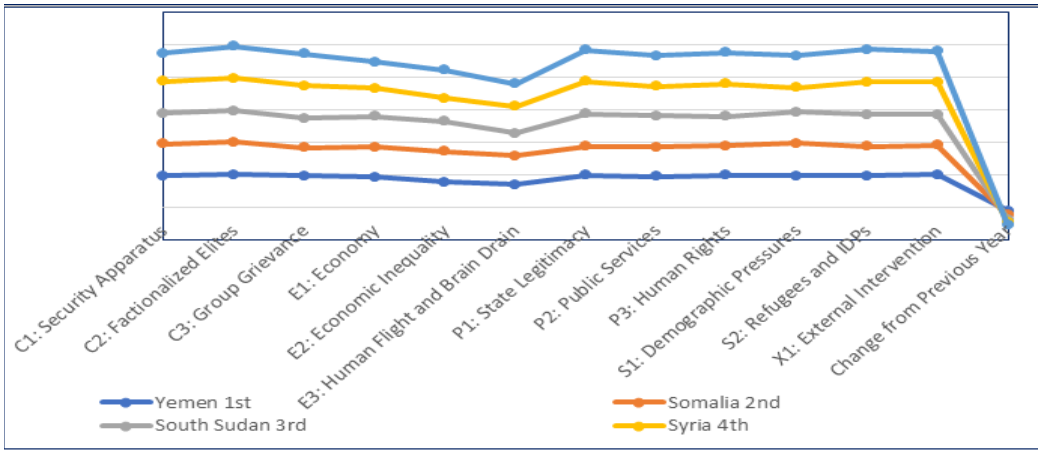
<sup>22</sup> <http://elaph.com/Web/opinion/2015975705/1/.html#sthash.zkdfXR8G.dpuf>

عنها الحركة الهائلة للاجئين، وهجرة الأدمغة.

- المؤشرات الاقتصادية وتتمثل في: غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة؛ وتراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي وسعر الصرف والميزان التجاري.
- المؤشرات السياسية وتتمثل في: تجريم أو نزع الشرعية عن الدولة؛ والتدهور التدريجي للخدمات العامة؛ وضعف الثقة في المؤسسات، الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، وانهيار سيادة القانون؛ وظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل دولة وغياب الأمن الشرعي، وصعود النخب المنقسمة: بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، فضلاً عن تدخل الدول الأجنبية بالدولة.<sup>23</sup>

وعند استعراض الدول الأكثر هشاشة يتضح من الشكلين (6،7) أكثر خمس دول تحتل المراتب الأولى في تقرير الدول الهشة: احتلت اليمن المركز الأول بين 178 دولة والتي تضمنها التقرير، يليها الصومال، وجنوب السودان وسوريا وتأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذيل قائمة الدول الأكثر هشاشة بين الخمس دول. وقد انحدرت كل الدول السابقة بمتغير سنوي أقل عن العام السابق بمعدل -1.01 في سوريا ويصل إلى 0.08 في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### شكل (6) الدول الأكثر هشاشة 2020



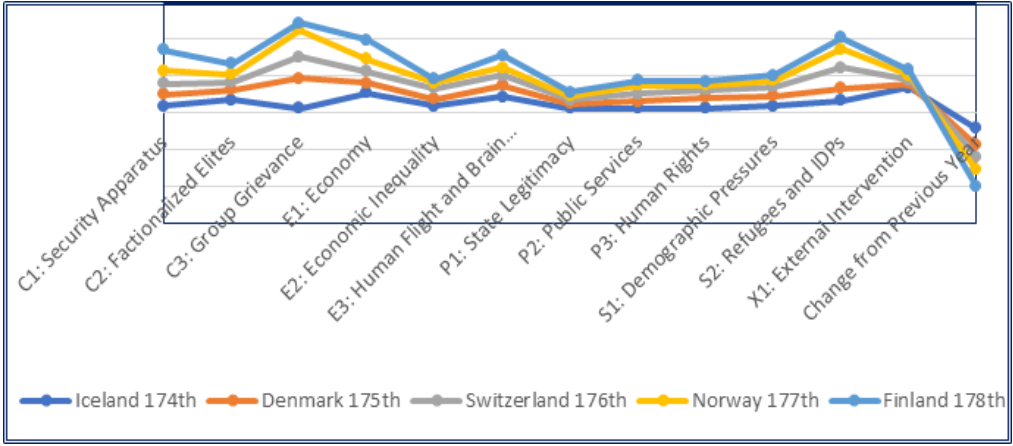
المصدر: من عمل الباحثين طبقاً لتقرير الدول الهشة، 2020

ويتضح من شكل (7) الدول الأكثر أمناً علي مستوي مجموع الدول التي تضمنها التقرير حصول دولة فنلندا علي المستوي الأول بين الدول الأكثر أمناً وترتيبها رقم 178، يليها

<sup>23</sup><http://ambmacpc.com/201405/12//%D8%A7%D984%D985%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D984%D8%B3%D986%D988%D98A-%D984%D984%D8AF%D988%D984-%D8%A7%D984%D987%D8B4%D8A9-%D981%D98A-%D8%A7%D984%D8B9%D8A7%D984%D985-%D983%D8A7/>

النرويج، وسويسرا، والدنمارك وجائت ايسلندا في المستوى الخامس والترتيب رقم 174 بين كل الدولة المتضمنة للتقرير.

### شكل (7) الدول الأكثر أمناً 2020



المصدر: من عمل الباحثين طبقاً لتقرير الدول الهشة، 2020

وعند دراسة بيانات تقرير التنمية البشرية لسنة 2020، يوضح جدول (3) وشكل (8) ترتيب الدول الأكثر هشاشة والأكثر أمناً المشار إليهم سابقاً، ويأتي هذا الترتيب عكس ترتيب مؤشر الدول الهشة، حيث يتم ترتيبهم من الأكثر أمناً تنازلياً إلى الأكثر هشاشة، ويتضح من الجدول والشكل الآتي:

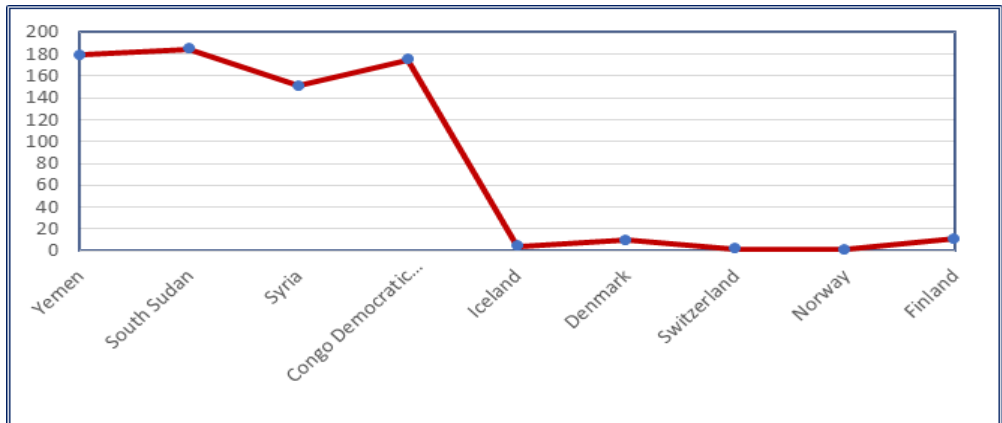
- اعلي دولة تمثل تحقيق التنمية البشرية هي النرويج وهذا دليل يؤكد ترتيبها بين الدول المستقرة أمنياً على مستوى 185 دولة التي يقدمها التقرير عام 2020.
- يلي النرويج سويسرا ثم ايسلندا وتأتي الدنمارك في الترتيب العاشر بين الدول المستقرة أمنياً ومحققه ترتيب متقدم في التنمية.
- تذيلت السودان آخر ترتيب في التنمية البشرية ولم يتم تقييم الصومال بأي ترتيب وذلك يماثل تقرير مؤشر الدول الهشة في نفس العام.
- تدرجت الدول الهشة في تقرير التنمية البشرية وحصلت على ترتيب منخفض في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 ابتداء من اليمن فقد حالت ظروف عدم الاستقرار السياسي والأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن وتعثر تنفيذ خطط التنمية دون تحديد إطار مؤسسي مناسب، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأخيراً جاءت سوريا أعلى ترتيباً في تقرير التنمية البشرية.
- مما سبق يتبين أن الاستدامة الأمنية تؤثر بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول بسبب الحروب والصراعات التي تخوضها هذه الدول.

## جدول (3) ترتيب الدول طبقا لتقرير التنمية البشرية 2020

الترتيب	الدولة
179	اليمن
185	جنوب السودان
151	سوريا
175	الكونغو الديمقراطية
---	الصومال
4	ايسلندا
10	الدنمارك
2	سويسرا
1	النرويج
11	فنلندا

المصدر: تقرير التنمية البشرية، صندوق الأمم المتحدة الانمائي، 2020

## شكل (8) ترتيب الدول طبقا لتقرير التنمية البشرية 2020



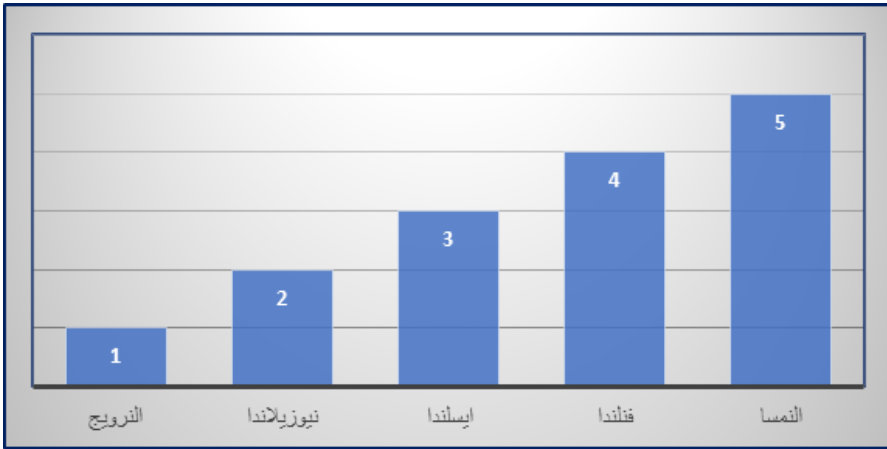
المصدر: من عمل الباحثين، عن تقرير التنمية البشرية، صندوق الأمم المتحدة الانمائي، 2020

## - الدول المستقرة وتعزيز حقوق الانسان:

وعند دراسة بيانات مؤشر تعزيز حقوق الانسان لسنة 2021، يوضح شكل (9) ترتيب الدول الأكثر تقدماً في تعزيز حقوق الانسان، ويتضح من الشكل الاتي:

- اعلي دولة تمثل تعزيز حقوق الانسان هي النرويج وهذا دليل يؤكد ترتيبها بين الدول المستقرة أمنياً وعلى مستوى تقرير التنمية البشرية.
- يلي النرويج؛ ونيوزيلندا ثم ايسلندا وتأتي فنلندا والنمسا في الترتيب الرابع والخامس بين الدول المستقرة أمنياً ومحققه ترتيب متقدم في التنمية وحاصلة أيضاً على ترتيب متقدم في تعزيز حقوق الانسان.
- مما سبق يتبين أن الاستدامة الأمنية تؤثر بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الانسان في الدول بسبب الحروب والصراعات التي تخوضها هذه الدول.

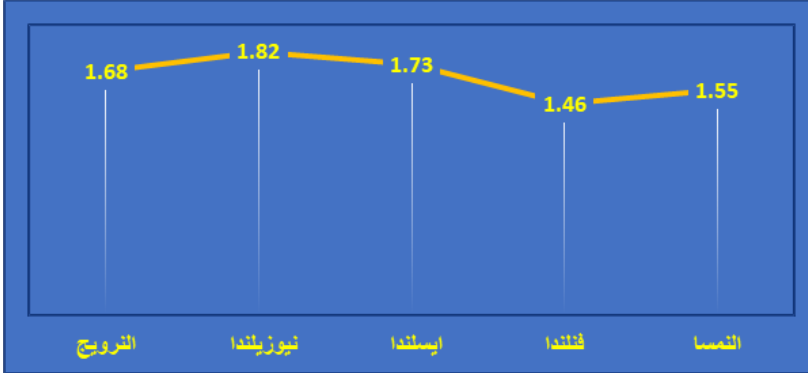
شكل (9) ترتيب الدول طبقاً لتعزيز حقوق الانسان، 2021



المصدر: من عمل الباحثين عن • Statista - Data Market for Portal Statistics The Studies Market and Research Market

وعند دراسة بيانات معدل الانجاب الكلي للدول المحققة لتعزيز حقوق الانسان لعام 2020، يوضح شكل (10) معدلات الانجاب الكلي للدول الأكثر تقدماً في تعزيز حقوق الانسان، ويتضح من الشكل أن الدول المتقدمة والحريصة علي تعزيز حقوق الانسان؛ لا يتعدى معدل الانجاب الكلي بها 1.8 طفل لكل امرأة، وتمثل فنلندا أقل الدول في معدلات الانجاب التي لا يتجاوز 1.46 طفل لك امرأة، مما يدل على أن تعزيز حقوق الانسان يأتي أولاً من انخفاض معدلات الانجاب الكلي؛ ومن ثم انخفاض معدلات النمو السكاني، وعدم وجود مشكلة سكانية تمثل عبء علي الخدمات في الدولة، وبالتالي عدم حصول المواطن علي حقوقه والتمتع بمستوي حياه كريمه والعيش في رفاهية.

## شكل (10) معدلات الانجاب الكلي للدول الأكثر تقدماً في تعزيز حقوق الانسان، 2020



المصدر: Prospects Population World, 2019



## الفصل الثالث.

### جهود مصر في تعزيز حقوق الانسان والتعامل مع المشكلة السكانية

تسير مصر بخطوات سريعة على طريق كفالة وتعزيز حقوق الانسان لمواطنيها، كما تسعى جاهدة إلى تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان رغم كل ما تعانيه من تحديات اقتصادية وعمليات ارهابية تهدف إلى عرقلة جهودها المبذولة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في كافة مناحي الحياة.

وتنظر الدولة إلى ملف دعم وحماية حقوق الإنسان كأحد أهم الثوابت الوطنية التي يشكل الالتزام بها أساساً لمجتمع يقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، ولا تدخر جهداً في سبيل تعزيز احترام حقوق الإنسان، وصون كرامته الأساسية، وتوفير السبل والضمانات اللازمة لتمكين المواطن من التمتع بحقوقه المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وترسيخ الممارسة الصحيحة لحقوق الإنسان في سلوكيات المواطنين، في إطار من التزام أصيل بنصوص الدستور، والتزامات مصر المقررة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية.

#### - جهود مصر في تعزيز حقوق الإنسان ذات الصلة بالمشكلة السكانية: -

ووفقاً لأبعاد وتحديات المشكلة السكانية ، تبنت الدولة أيضاً مجموعة من السياسات السكانية من خلال عدة مبادئ وأهداف وتوصيات تُعنى بجميع الإجراءات والأنظمة والقوانين فيما يخص القضايا المتعلقة بالعناصر الأساسية للسكان؛ وذلك من حيث المتغيرات في النمو السكاني وعناصره الرئيسية (الخصوبة، الولادة، الوفاة، التوزيع الجغرافي، الهجرة)، التركيبة السكانية مثل المجتمع الفتى للسكان او زيادة نسبة كبار السن، وليس ذلك فحسب ولكن هناك أيضاً خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وما يتعلق بها من برامج تنموية مختلفة، كالإسكان والزواج والصحة والتعليم بمختلف مستوياته والتدريب المهني والفني والتقني بمجالاته المختلفة؛ بالإضافة إلى قضايا الفقر والبطالة ومحدودية الدخل وانتقال الطبقات المتوسطة مادياً واجتماعياً إلى مستوى يتقارب مع مستويات الكفاف، ومن هنا جاءت أهمية الاتجاه التي تسلكه الدولة عن طريق التحول من مرحلة التخطيط وإدارة التعامل مع أزمة المشكلة السكانية؛ إلى مرحلة التنفيذ لكيفية الخروج من هذه الأزمة؛ وذلك عن طريق تبني الدولة لمجموعة من السياسات السكانية وتشكل هذه السياسات مظلة واسعة تندرج تحتها معظم البرامج والأنشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات السكانية، والتي تُعتبر بمثابة الحل الواقعي الذي يتيح لنا تحديد الخطوات والطرق المستقبلية لتغيير هذا الوضع الراهن من خلال تركيز تلك السياسات على أساسيات وثوابت تنبثق عن ثقافة وهوية المجتمع المصري.

وتهتم مصر بالتفاعل مع شبكة الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وباللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والرد على كافة المراسلات الواردة إليها من تلك الآليات، كما تم وضع خطة زمنية للانتهاء من إعداد وتقديم باقي التقارير الوطنية للأليات المعنية

ومع تنامي دور مصر الداعم لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتعاونها معه؛ فقد قبلت 87.37% من التوصيات التي تلقتها في إطار الجولة الثالثة الآلية للاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس، كما إنه يتم حالياً بحث إمكانية تنفيذ منصة إلكترونية وطنية لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات.

يأتي كل ذلك وسط دور مصر الفعال والنشط في إطار العمل الدولي المشترك في مجال حقوق الإنسان، ونرصده أبرز الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان في فترة ما بعد ثورة 30 يونيو على كافة المحاور وسيركز البحث على المحاور الخاصة بالمشكلة السكانية وحقوق الانسان.

## المحور الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- إطلاق برنامج «تكافل وكرامة» بهدف توفير شبكة حماية اجتماعية عادلة وفعالة للفئات الأكثر احتياجاً، وقد وصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج نحو 3,8 مليون أسرة في عام 2021<sup>24</sup>
- بلغت قيمة الدعم النقدي في برامج مساعدة «الضمان الاجتماعي الشهري وتكامل وكرامة» 18.5 مليار جنيه في عام 2021.
- زيادة المعاشات المقررة بموجب قوانين التأمين الاجتماعي بما يقارب نسبة 35% خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017
- تنفيذ منظومة دعم إنتاج رغيف الخبز والسلع التموينية وتوفير السلع المدعمة لعدد 79 مليون مواطن لعام 2021، فضلاً عن توزيع المواد الغذائية على الأسر الأولى بالرعاية.
- استكمالاً لجهود الدولة في توفير المسكن الملائم والأمن والصحي للمواطنين تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، فقد جرى تنفيذ عدة مشروعات سكنية تستفيد منها مختلف فئات المجتمع، حيث تم تخصيص وحدات سكنية وصلت إلى 312 ألف مستفيد، بدعم نقدي حكومي
- من صندوق الإسكان الاجتماعي بحوالي 4.9 مليار جنيه، 30.8 مليار جنيه من بنوك وشركات تمويل وذلك طبقاً لتقرير التنمية البشرية مصر 2021.
- تبنت الدولة مشروع الإسكان الاجتماعي لإنشاء مليون وحدة سكنية بكافة المحافظات والمدن الجديدة بتكلفة إجمالية 150 مليار جنيه، كما تم الانتهاء من تنفيذ 13000 وحدة سكنية كبديل للوحدات الكائنة بالمناطق الخطرة ضمن مشروع تطوير المناطق غير الآمنة والعشوائية، وجرى تطوير 56 منطقة عشوائية بمختلف المحافظات، وقد تم تطوير 296 منطقته كانت غير آمنة من أصل 357 وحده عام 2021.
- التزاماً بما نصت عليه المادة 18 من الدستور بشأن أحقية كل مواطن في الرعاية الصحية المتكاملة، فقد صدر القانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن نظام التأمين الصحي الاجتماعي الشامل، والذي يُشكل محورياً هاماً من محاور الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة الصحة

<sup>24</sup> تقرير التنمية البشرية مصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021

بجميع قطاعاتها حتى عام 2030.

- ساعد تصنيع الدواء الخاص بعلاج فيروس الكبد الوبائي «سي» في مصر على خفض تكلفة العلاج للمريض بنسبة 85 %، وتم الانتهاء من قوائم الانتظار، وارتفع معدل الشفاء ليصل إلى أربعة أضعاف نسب الشفاء العالمية، وجارٍ حالياً إجراء مسح شامل في كافة المحافظات لتوفير العلاج لجميع المرضى لتكون مصر خالية تماماً من هذا المرض.

## المحور الثاني: التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التزامات مصر وفقاً للصكوك والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان -

- تقود مصر منذ عام 2014 مبادرة عبر إقليمية في مجلس حقوق الإنسان تتمثل في القرار المعنون لحماية الأسرة.

- حرص مصر على الاهتمام بقضايا الشباب ووضعها على الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، والمساهمة منذ عام 2016 في تسليط الضوء على دور الشباب في المجتمعات أمام الأمم المتحدة.

- تقدم مصر العديد من المبادرات المتنوعة في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

- تقدمت مصر بتقرير نصف المدة الطوعي إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في مارس 2018 قبل تقديم تقرير المراجعة الدورية الثالثة في 2019 لتؤكد حرصها على الوفاء بالتزاماتها الدولية، ومحاربة الإرهاب ومضيها قدماً في اتجاه تحقيق طموحات شعبها نحو إقامة نظام ديمقراطي يدعم حقوق الإنسان وحياته الأساسية ويتطلع إلى المزيد من التقدم والتنمية. وجاء التقرير في 13 محوراً تناولت جهود الدولة في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان متمثلة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية حقوق المرأة وتمكينها، وحقوق الطفل، وذوي الإعاقة، والشباب، واللاجئين والمغتربين، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والإتجار في البشر، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والتعاون مع الآليات الدولية.

- تقدم الدولة منذ 2018 للأمم المتحدة قراراً بشأن أثر الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان في إطار جهود حشد المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والحد منه.

- قامت بدور حيوي لبناء جسور التعاون بين مختلف المجموعات الإقليمية داخل الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بينها، من خلال العمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف.

- إيماناً بالالتزام بالموضوعية وعدم الانتقائية لدي تناول قضايا حقوق الإنسان على المستوى متعدد الأطراف تحرص مصر على التنسيق المستمر مع الدول العربية، والأفريقية، والإسلامية.

- تولي حركة عدم الانحياز لتناول القضايا محل اهتمام الدول النامية على الأجندة الدولية

لحقوق الإنسان، والتي من بينها مناهضة العنصرية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحق في التنمية.

- قادت مصر مع عدد من الدول مبادرة لطرح قرار أمام الجمعية العامة خلال عام 2020 بشأن تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير كوفيد - 19 على النساء والفتيات به.

- التعاون مع عدد من الدول بشأن تقديم قرار حول التأثير السلبي لعدم استرداد الأموال المنهوبة على التمتع بحقوق الإنسان.

### المحور الثالث: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: -

- صدور قانون مجلس النواب بتخصيص عدد من المقاعد في كل قائمة انتخابية لذوي الإعاقة، ليصل عدد المنتخبين والمعيّنين منهم بمجلس النواب إلى تسعة نواب (8 منتخبين + 1 معين)

- أقر مجلس النواب مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بداية عام 2018 وهو العام الذي خصص لهم، كافلا حقوقهم السياسية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وذلك من خلال النص على العديد من الامتيازات التي كان من أهمها تخصيص نسبة لا تقل عن 5% من المقبولين في المؤسسات التعليمية، وتخصيص ذات النسبة في كل جهة عمل تستخدم 20 عاملا فأكثر.

- صدر قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016 متضمنا تخصيص نسبة 5 % من مجموع الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد بلغ عدد المعيّنين 40 ألف شخص من ذوي الإعاقة حتى منتصف عام 2016.

- قيام الدولة بتخصيص 5 % من وحدات الإسكان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تضمين «الكود المصري لتصميم المباني» للإرشادات الواجب توافرها لاستخدام المعاقين، ويتم تصميم المباني في المدارس منذ عام 2005 وفقا للموصفات الواردة في كود الإعاقة، وتنفيذ مشروع رقمنة المناهج بهدف تحويل مناهج تعليم ذوي الإعاقة إلى مناهج عالية الإتاحة، وذلك لخدمة 18000 طالب وطالبة من ذوي الإعاقات السمعية والبصرية، مع طباعة جميع الكتب الدراسية لذوي الإعاقة البصرية بطريقة برايل، بالإضافة إلى الانتهاء من تدريب 12943 معلما بمدارس التربية الخاصة خلال عامي 2015 و2016.

- تخفيض قيمة تذاكر القطارات بنسبة 75 % للمعاقين والمكفوفين، مع تزويد معظم محطات السكك الحديدية بكراسي متحركة للأشخاص ذوي الإعاقة، و توفير الإتاحة المعلوماتية على المواقع الإلكترونية الرسمية من خلال إتاحة إمكانيات قراءة هذه المواقع بالبرنامج الناطق لذوي الإعاقة البصرية، مع إعفاء السيارة المجهزة من الجمارك وضريبة القيمة المضافة

## المحور الرابع: تأهيل وتمكين الشباب: -

- صدور قانون مجلس النواب بتخصيص عدد من المقاعد في كل قائمة انتخابية للشباب وقد بلغ عدد أعضاء المجلس ممن هم دون سن 35 عاما 39 عضوا
- إطلاق البرنامج السياسي الأول لتأهيل الشباب للقيادة ورفع كفاءتهم للدفع بهم في مختلف مؤسسات الدولة، كما تم إطلاق برنامج تأهيل القيادات المتوسطة بالجهاز الإداري للدولة لتمكينهم من تولي المناصب القيادية وكان عام 2016 هو عام الشباب في مصر.
- عقد العديد من المؤتمرات الوطنية للشباب بهدف تحقيق التواصل المباشر بينهم وبين كبار مسؤولي الدولة، والاستماع إلى آرائهم في شتى المجالات، وصدر عن هذه المؤتمرات عدة توصيات تبنتها الحكومة، وكان من أهمها إصدار قرارات العفو عن العقوبة، وعقد مؤتمر لشباب العالم في شرم الشيخ.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج: -

- هناك العديد من النتائج التي أبرزتها فصول هذا البحث عن تأثير الزيادة السكانية على التنمية والتمتع بحقوق الانسان والتي يمكن إيجازها فيما يلي: -
- زاد عدد السكان خلال الفترة التعدادية (1976-1986) بما يقرب من 12 مليون نسمة بنسبة تغير كلي 31.7 % ومعدل نمو سكاني سنوي بلغ (2.75 % ) خلال 10 سنوات.
  - بلغت أقصى زيادة سكانية في الفترة (2006 - 2017) حيث وصلت إلى ما يقرب من 95 مليون نسمة، بزيادة قدرها 22 مليون نسمة في 10 سنوات فقط، ووصلت إلى ما يقرب 100 مليون نسمة عام 2020
  - ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر القومي بما يقترب من الضعف من بداية الألفية الثانية 16.7 % من إجمالي السكان في عام 2000/1999، إلى 32.5 % عام 2017/2018.
  - انخفضت نسبة الواقعين تحت الفقر القومي الي 29.7 % في عام 2020، كما انخفضت نسبة الافراد الواقعين تحت الفقر المدقع الي 4.5 % عام 2020 أيضاً.
  - سجلت نسبة زيادة الواقعين تحت خط الفقر من إجمالي السكان 4.7 % في أقل من ثلاثة أعوام وكانت هذه النسبة هي الأعلى على مدار بحوث الدخل التي أجريت منذ عام 2000، فقد ارتفعت من 27.8 % عام 2015 لتصل إلي أعلى نسبة لها من بين كل الفترات 32.5 % عام 2018/2017.
  - يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه 51.9 % من المصريين الواقعين تحت خط الفقر، ورغم تحسن هذه النسبة بنحو 4.8 % مقارنة بعام 2015، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن 25.2 % فقط من سكان مصر يعيشون في منطقة ريف الوجه القبلي.
  - زاد الفقر في ريف الوجه البحري بنسبة 7.6 %، وهي زيادة غير معتادة كما يظهر بالمقارنة مع بحوث الدخل السابقة، حيث كانت الزيادة 2.3 % في عام 2015 مقارنة بعام 2013/2012، بينما لم تتجاوز الزيادة 0.4 % بالمقارنة مع 2011/2010. وبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري في البحث الأخير 27.3 % من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر.
  - أما الزيادة الأكبر في معدلات الفقر فكانت من نصيب المحافظات الحضرية التي ارتفع نصيبها من الفقراء إلى 26.7 % من السكان، بزيادة 11.6 % في الفترة من 2015 إلى 2018/2017.
  - ارتفاع نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكان القاهرة بنحو 13.6 %، لتصبح 31.1 % . بينما كانت بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقرا بنسبة 7.6 % من السكان وظلت أسوأ أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى 66.7 % من

سكانها، بزيادة 0.7 % عن عام 2015، بينما تراجع الفقر في سوهاج بشكل ملحوظ من 65.8 % إلى 59.6 % من سكان المحافظة.

- أما عن مؤشرات الفقر على مستوى أقاليم الجمهورية أظهرت بيانات النشرة السنوية لمؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك للفترة 2020/2019، أن 42.8 % من سكان ريف وجه قبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية سواء في الغذاء أو غيرها؛ مقابل 23.1 في ريف وجه بحري، وتقل هذه النسبة في حضر وجه قبلي إلى 12.0 %، بينما تمثل نسبة الفقراء في المحافظات الحضرية 14.7 % فقراء في عام 2020.

- تبين أن الدول الأكثر أمناً على مستوى مجموع الدول حصول دولة فنلندا على المستوى الأول بين الدول الكثر أمناً وترتيبها رقم 178، يليها النرويج، وسويسرا، والدنمارك وجاءت ايسلندا في المستوى الخامس والترتيب رقم 174 بين كل الدولة المتضمنة.

- اعلي دولة تمثل تحقيق التنمية البشرية هي النرويج وهذا دليل يؤكد ترتيبها بين الدول المستقرة أمنياً على مستوى 185 دولة التي يقدمها التقرير عام 2020.

- يلي النرويج سويسرا ثم ايسلندا وتأتي الدنمارك في الترتيب العاشر بين الدول المستقرة أمنياً ومحققه ترتيب متقدم في التنمية.

- تذيلت السودان آخر ترتيب في التنمية البشرية ولم يتم تقييم الصومال بأي ترتيب وذلك يماثل تقرير مؤشر الدول الهشة في نفس العام.

- وعند دراسة بيانات مؤشر تعزيز حقوق الانسان لسنة 2021، اتضح أن اعلي دولة تمثل تعزيز حقوق الانسان هي النرويج وهذا دليل يؤكد ترتيبها بين الدول المستقرة أمنياً وعلى مستوى تقرير التنمية البشرية.

- يلي النرويج نيوزيلندا ثم ايسلندا وتأتي فنلندا والنمسا في الترتيب الرابع والخامس بين الدول المستقرة أمنياً ومحققه ترتيب متقدم في التنمية وحاصلة أيضاً على ترتيب متقدم في تعزيز حقوق الانسان.

- أتضح أن الدول المستقرة أمنياً ومحققه أكبر معدلات في تقرير التنمية البشرية ومؤشرات تعزيز حقوق الانسان؛ تتميز بمعدلات أنجاب تقل عن 2% مما يؤكد على كلما قل معدلات الانجاب والنمو السكاني تصبح هذه الدول في مرحلة الثبات الديناميكي لسكان تستطيع هذه الدول أن تمضي قدماً في تعزيز حقوق الانسان حيث لا ضغط عليها من أعداد هائلة تلتهم كل عوائد التنمية

## ثانياً: التوصيات:

علي الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة ونجحت من خلالها في مواجهة بعض مظاهر المشكلة السكانية، وتعزيز حقوق الانسان وبخاصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ إلا أنها ظلت مقصورة على التعامل مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بإدراك غالبية المجتمع ورؤيتهم للمشكلة السكانية والتي ترتبط بأسباب اقتصادية واجتماعية ودينية وموروثات مغلوطه، ومن ثم ما يجب الوقوف عليه هو تحليل هذه الأسباب على مستوى كل محافظة، وربما على مستوى كل مدينة وحى لمعرفة الأوزان النسبية لتلك الأسباب، ذلك أن أسلوب المواجهة الشاملة ثبت عدم فعاليته، وبالتالي يجب أن تكون خطط المواجهة متعددة ومرتبطة بخصوصية كل منطقة جغرافية، لاسيما مع الوضع في الاعتبار تباين واضح في درجة تطور المجتمع ويمكن الاستعانة ببعض المقترحات للخروج من هذه الأزمة ومن أهمها:-

- الاسترشاد ببعض الآليات في إطار عملية الدمج التنموي كسبيل لمعالجة النمو السكاني على المدى القصير، والتي تتمثل في تشجيع الاستثمارات التي تحسّن من السياسات الصحية والتعليمية والاقتصادية التي تشجّع من تباطؤ النمو السكاني، بالإضافة إلى كسر الدائرة المفرغة من الفقر، والمعدلات المنخفضة من التعليم، ومستويات الإنجاب المرتفعة، والتعرف على احتياجات سوق العمل وتشجيع الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة، علاوة على تصدير رأس المال البشري، ومن كل ما سبق يتبين تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعزز النفاذ لحصول كل مواطن علي حقوقه والعيش في رفاه.

- ضرورة تبني نظرة شاملة للمشكلة السكانية، حيث أنها ذات ثلاثة أبعاد تتمثل في البعد الخاص بالنمو السكاني، وآخر يتعلق بسوء التوزيع، أما الثالث يتعلق بتدني الخصائص السكانية. فالهدف الرئيسي هو تحسين الخصائص السكانية، وضبط زيادة السكان، ومن ثم فيجب مراعاة زيادة نسبة الإناث في قوة العمل، وتصحيح الخلل والتوزيع المتكافئ للسكان بين المحافظات المختلفة، والتشجيع على تبني مفهوم الأسرة الصغيرة، وتكثيف حملات التوعية المجتمعية، من أجل ضمان نجاح السياسة السكانية.

- البدء في تنفيذ الرؤي والسياسات المتكاملة ومعالجة الأمر والخروج من أزمة أن السكان مشكلة وتحويلها إلي ثروة، بمعنى أننا أمام تحدى الواقع وآمال المستقبل، ومن ثم فالمطلوب تحديد أساس وجوهر المشكلة، وطبيعة التعامل معها، والتي تتراوح بين كونها مشكلة تنظيم أسرة يجري العمل على التعامل معها لتخفيف معدل النمو السكاني، وبين كونها مشكلة تنموية، وترجمة الإرادة السياسية المساندة لجهود ضبط الزيادة السكانية على المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، والحرص على تكريس الالتزام بها؛ بهدف ضبط الزيادة السكانية فيما يتعلق بصياغة السياسات والتشريعات القطاعية (ومنها الضمان الاجتماعي، التشغيل، التأمين الصحي) وفي اللوائح والقرارات الوزارية، مما يعزز دخل ورفاهية الفرد والمجتمع بأكمله مما يعزز حصول المواطن علي كافة حقوقه الانسانية.



وانطلاقاً من ذلك، يمكن تناول عدد من الملاحظات الرئيسية المرتبطة بالقضية السكانية وآليات معالجتها، وذلك على النحو التالي:

- 1 - تفرض القضية السكانية نفسها على الدولة والمجتمع ضمن أولويات عملية الإصلاح والبناء، وذلك بناءً على مخاطر استمرار الزيادة السكانية في ظل الضغط على الموارد، مما يمثل تحدياً أما تعزيز حقوق الانسان في مصر.
- 2 - إن شبابية الهيكل السكاني توفر مزايا تتعلق بنسبة الإعالة والإنتاجية، إلا أنها تتطلب سياسات داعمة لهذا الهيكل كقيمة مضافة وثروة بشرية.
- 3 - إعادة النظر في عملية إدارة الاقتصاد والمجتمع حتى يمكن دفع عملية توظيف الطاقة البشرية، بالقدر الذي يسمح بتفعيل المشاركة والمسئولية المجتمعية ويزيد من معدلات التنمية.
- 4 - ضرورة استهداف تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتعزيز حقوق الانسان.
- 5 - أهمية التنمية الإقليمية المتوازنة، ويعتمد ذلك على التحديد الدقيق للطاقة الاستيعابية السكانية لإقليم الوادي والدلتا، والحصص الدقيق للوجهات السكانية المناسبة لعملية الهجرة السكانية العكسية للأقاليم الجغرافية الجديدة، وتحديد إمكانياتها الاستيعابية من خلال الاستثمارات المتنوعة.
- 6 - أهمية صياغة سياسات تعليمية وتدريبية وصحية تهدف إلى تحسين خصائص السكان وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية كي يصبح قوة محركة للتنمية الاقتصادية المطلوبة.
- 7 - ضرورة تحقيق التكامل بين مجموعة من المداخل الأساسية منها: زيادة الاعتماد على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي، ورفع درجة الوعي المجتمعي، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة وبيئة، وتفعيل أطر الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والخاص والأهلي)، ودعم أطر الحوار المجتمعي وبلورة قوة مجتمعية قادرة على مواجهة القضية السكانية بكل أبعادها، حيث أن تكامل هذه الجهود هو الضامن لتحقيق التنمية المتوازنة.

## المراجع

- 1 - أميرة تاوضروس، علياء عامر، وآخرون، الإصلاح الاقتصادي المصري وأثره على القضية السكانية في مصر في الفترة 2013-2019، المركز الديموغرافي، 2021
- 2 - استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر 2030
- 3 - الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان، 2021-2026
- 4 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020
- 5 - النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية، 2017/2018
- 6 - القضية السكانية: مصر بعد الـ 100 مليون، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلي الوزراء، 2021
- 7 - ايمان مرعي، المشكلة السكانية: السياسات والتحديات وتكامل الأدوار، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية سبتمبر، 2021
- 8 - أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017/2018
- 9 - تقرير التنمية البشرية، صندوق الأمم المتحدة الانتمائي، 2020
- 10 - تقرير التنمية البشرية لمصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021
- 11 - حسين عبد العزيز، مستويات الإنجاب الحديثة في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020
- 12 - حسين عبد العزيز، مستويات الإنجاب الحديثة في مصر، 2020
- 13 - مؤشر الدول الهشة، الصندوق الدولي للسلام، 2020

14 – <http://ambmacpc.com/05/12/2014/D8%A7%D984%D985%D8%A4%D8%B4%D8%B1-D8%A7%D984%D8%B3%D986%D988%D98%A-D984%D984%D8%AF%D988%D9-84%D8%A7%D984%D987%D8%B4%D8%A9-D981%D98%A-D8%A7%D984%D8%B9%D8%A7%D984%D9-85%D983%D8%A7/>

15– Statista – The Statistics Portal for Market Data ,Market Research and Market Studies

16 –<https://www.mlzamty.com/importance-human-rights-life/>



## المركز الديموجرافي بالقاهرة

78 ش رقم 4 - الهضبة العليا - المقطم - القاهرة  
ص.ب. : 11571 المقطم - القاهرة

 02 / 25080735 / 248 / 950

 02 / 25082797

 info@cdc.edu.eg

 Cairo Demographic Center

 www.cdc.edu.eg